مجلس الأمن

السنة السادسة والخمسون

مؤقت

الجلسة ٤٣٣٦

الثلاثاء، ٢٦ حزيران/يونيه ٢٠٠١، الساعة ١٥/١٥

نيويورك

الرئيس:	السيد تشودري	(بنغلاديش)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد لافروف
	أوكرانيا	السيد كوتشنسكي
	أيرلندا	السيد راين
	تونس	السيد مجدوب
	جامايكا	الآنسة دورانت
	سنغافورة	السيدة لي
	الصين	السيد وانغ ينغفان
	فرنسا	السيد لفيت
	كولومبيا	السيد فالديفيسو
	مالي	السيد كاسي
	موريشيوس	السيد نيوور
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير جيرمي غرينستوك
	النرويج	السيد كولبي
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد كننغهام

جدول الأعمال

الحالة بين العراق والكويت

رسالة مؤرخة ١٥ حزيران/يونيه ٢٠٠١ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة (S/2001/597)

01-42647 (A)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٥٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة بين العراق والكويت

رسالة مؤرخة ١٥ حزيران/يونيه ٢٠٠١ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة (S/2001/597)

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسائل من ممثلي الأردن وإسبانيا واستراليا وألمانيا وإيطاليا والبحرين وتركيا والجماهيرية العربية الليبية والجمهورية العربية السورية وجنوب أفريقيا والسويد والعراق وكندا والكويت وماليزيا والمملكة العربية السعودية والنمسا ونيوزيلندا والهند وهولندا واليابان واليمن، يطلبون فيها دعوتهم إلى الاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقاً للممارسة المتبعة، أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة هؤلاء الممثلين إلى الاشتراك في المناقشة دون أن يكون لهم حق التصويت، وفقاً لأحكام الميثاق ذات الصلة والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس، شغل السيد الدوري (العراق) مقعداً على طاولة المجلس؛ وشغل الأمير زيد رعد زيد الحسين (الأردن)، والسيد أرياس (إسبانيا)، والسيد ستيوارت (استراليا)، والسيد كاشتروب (ألمانيا)، والسيد فرانسيزي (إيطاليا)، والسيد بوعلاي (البحرين)، والسيد بامير (تركيا)، والسيد دوردة (الجماهيرية العربية الليبية)، والسيد مقداد (الجمهورية العربية السورية)، والسيد ندهلوفو (جنوب أفريقيا)، والسيد شوري (السويد)، والسيد هاينبيكر (كندا)، والسيد أبوالحسن (الكويت)، والسيد حسمي (ماليزيا)، والسيد شبكشي (المملكة العربية السعودية)، والسيد بفانتسيلتر (النمسا)، والسيد ماكي (نيوزيلندا)، والسيد شارما (الهند)، والسيد فان دين بيرغ (هولندا)، والسيد أكاساكا (اليابان)، والسيد الأشطل (اليمن) المقاعد المخصصة لهم بجانب قاعة المجلس.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالة مؤرخة ٢٥ حزيران/يونيه ٢٠٠١ من الممثل الدائم لتونس نصها كالتالي:

"يشرفني أن أطلب الإذن للسفير الدكتور حسين حسونة المراقب الدائم لجامعة الدول العربية لدى الأمم المتحدة، بالاشتراك في مناقشة المجلس بشأن البند المدرج حالياً في جدول أعماله، وهو 'الحالة بين العراق والكويت'، دون أن يكون له حق التصويت، وفقاً للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت لمجلس الأمن".

هذه الرسالة ستصدر بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن تحت الرمز S/2001/631. وما لم أسمع اعتراضاً، سأعتبر أن المجلس يوافق على توجيه الدعوة بموجب المادة ٣٩ إلى السيد حسونة.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أدعو السيد حسونة إلى شغل المقعد المخصص له بجانب قاعة المجلس.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس استجابة للطلب الوارد في رسالة مؤرخة ١٥ حزيران/يونيه ٢٠٠١ موجهة إلى رئيس

مجلس الأمن من الممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة، الوثيقة S/2001/597.

أود أن أسترعي انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2001/603، التي تحتوي على نص رسالة مؤرخة ١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠١ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للعراق لدى الأمم المتحدة.

السيد لافروف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): اقترح الوفد الروسي عقد اجتماع اليوم بشكله المفتوح هذا، بمشاركة كل الدول المعنية، للنظر في سُبل تحسين الحالة الإنسانية في العراق في ظل الجزاءات المدمِّرة التي لم تبرح مكانها لسنوات عديدة، وكذلك في مسألة التوصل إلى تسوية شاملة بعد الصراع في منطقة الخليج على أساس قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

والقرار ١٣٥٢ (٢٠٠١) المؤرخ ١ حزيران/يونيه يحدد بوضوح الهدف الرئيسي من إدخال تغييرات ممكنة في البرنامج الإنساني العراقي: تسهيل العلاقات التجارية والاقتصادية بين العراق وسائر أنحاء العالم. ووفقا لذلك، شاركنا في العمل بشأن مختلف السبل الممكنة لتحسين العملية الإنسانية ودرسنا دراسة جادة للغاية كل المقترحات المختلفة المطروحة، بما فيها مشروع القرار الذي قدمته المملكة المتحدة.

ولا بد لي من القول بصراحة إننا كلما تعمقنا في تفاصيل التغييرات المقترحة في نظام الجزاءات، زادت شكوكنا حول جدوى المفهوم الوارد في ذلك المشروع وفي صحته من الناحية السياسية إزاء آفاق التوصل إلى تسوية دائمة في العراق.

وثمة عنصر أساسي ألا وهو النظام المقترح في مشروع القرار يؤدي بنا إلى الابتعاد عن مهمة التنفيذ الكامل لقرارات مجلس الأمن بشأن العراق ويتطلب من الناحية الأساسية تجميد الوضع الراهن، الذي تظل فيه الجزاءات قائمة مع آثار غير مقبولة على شعب واقتصاد العراق ولا يحرز فيه تقدم بشأن نزع السلاح. وبالتحديد، فإن العناصر الرئيسية لمشروع قرار المملكة المتحدة لا يبدو أنها تؤدي إلى تخفيف الوضع الاقتصادي البالغ الصعوبة في العراق وإنما، بدلا من ذلك، إلى إحكام الجزاءات.

هناك أسئلة عديدة يثيرها اقتراح واضعي مشروع القرار "قائمة استعراض السلع" فيما يتعلق بالتوريدات إلى العراق. حتى وقت متأخر، كان مجلس الأمن يتصرف على فرضية أنه لضمان عدم استئناف العراق لبرنامجه الخاص بأسلحة الدمار الشامل، كانت تكفي تماما ما تسمى "قائمة ١٠٥١"، بما في ذلك في فترة ما بعد الجزاءات. وتلك القائمة نافذة بالفعل وهناك إجراء قائم لاستعراضها بشكل منتظم. وقامت بذلك الاستعراض لجنة الأمم المتحدة للرصد، والتحقق والتفتيش، والقائمة المنقحة تتطلب المزيد من الدراسة. وعلى أية حال، نعتقد أن القائمة ستظل مطبّقة على أساس القرار ١٠٥١ (١٩٩٦).

يقال الآن أن واضعي المفهوم الجديد يعتبرون "قائمة ١٠٥١" غير كافية. إنهم يريدون أن يضمنوا في "قائمة استعراض السلع" الخاصة بهم سلعا مما تسمى ترتيبات واسينار. إلا أن تلك الترتيبات، التي تجمع معا مجموعة محدودة من البلدان على أساس طوعي، مطبّقة بالفعل من الناحية العملية، في جملة أمور، فيما يخص العراق. وإعطاء تلك الترتيبات نوعا من "وضع الجزاءات" في إطار الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة ستكون له نتائج قانونية وسياسية خطيرة.

وإلى جانب ترتيبات واسينار، يُقترح جزء ثالث لـ "قائمة استعراض السلع" هذه، توضع فيه قائمة لمنتجات إضافية يخضع توريدها للعراق للرصد أيضا. وتُضمَن في هذه

الفئة الثالثة سلع محددة بطريقة يكون معها من الممكن، عن طريق إجراءات بالغة الغموض لدراسة العقود، وقف مشاريع أساسية لإنعاش مجالات الطاقة، والنفط، ومجالات صناعية وغيرها أخرى في اقتصاد العراق. وأي تحليل يبين أن قائمة السلع هذه لن تكون أوسع، وإنما ستكون، بدلا من ذلك، أكثر حظرا. والموافقة عليها يمكن أن تقوّض آفاق التنمية الصناعية للعراق.

لا يحتوي مشروع القرار على أي شيء يتعلق بالاستثمار أو المشاريع الاقتصادية - وليس فقط مشاريع البنية الأساسية - الأمر الذي يتعارض مع القرار ١٣٥٢ (٢٠٠١) فيما يخص تيسير العلاقات الاقتصادية مع العراق. وهناك أيضا صمت مطبق فيما يتعلق بمصير مذكرة التفاهم بين العراق والأمم المتحدة، التي يقوم عليها البرنامج الإنساني حتى الآن. ولذلك يبدو أن هذا المخطط الجديد من المقرر أن يُطرح دون موافقة بغداد، وهذا غير عملي على الإطلاق. علاوة على ذلك، فإنه يتعارض مع قرارات المجلس المتعلقة بضرورة احترام سيادة العراق ووحدة أراضيه.

وبشكل عام، فإن المفهوم الذي وضع يغيِّر جوهر البرنامج الإنساني للأمم المتحدة ويضفي عليه الطابع السياسي ويجعله كما يجعل لجنة الأمم المتحدة أيضا أداة لممارسة الضغط الخاص بالجزاءات. ومحاولات استخدام العملية الإنسانية لحل مهام لا صلة لها بها من شأنه أن يحطم كل أمل في استئناف رصد نزع السلاح في العراق والرفع القانوني للجزاءات عن العراق، وفقا لقرارات مجلس الأمن.

إن إدامة الجزاءات يمكن أن تجعل الحالة في الخليج أكثر سوءا. وفي ضوء ظروف الأزمة في الشرق الأوسط، هذا من شأنه أن يزيد التوتر الإقليمي إلى مستوى جديد نوعيا من الخطر. والدول المجاورة للعراق وسائر دول المنطقة ترى في هذا بالفعل مفهوما جديدا يهدد استقرارها الاجتماعي - الاقتصادي والسياسي الجديد. ونحن نشعر أيضا بالقلق لأن ضررا بالغا يمكن أن يُلحق، نتيجة لطرح هذه الجزاءات التي تسمى "الذكية"، بالمصالح التجارية والاقتصادية المشروعة لبلدان عديدة، بما فيها روسيا.

ونحن نرى أن اعتماد مشروع القرار المقترح بشأن الجزاءات الذكية من شأنه أن يضر بتجنب كارثة إنسانية، ويخرب الاقتصاد العراقي ويعمل ضد التسوية في مرحلة ما بعد انتهاء الصراع في منطقة الخليج.

ومراعاة لكل هذه العوامل، لا يمكننا أن نوافق على مشروع القرار هذا، الذي يبدو غير قابل للاعتماد. وهذا بالتأكيد لا يعني أن روسيا ليست مستعدة لمناقشة أية مسائل أخرى تتعلق بكيفية أداء العملية الإنسانية. ومع ذلك، فإن مناقشة كهذه يجب ألا يضفى عليها الطابع السياسي ويجب أن توجه إلى التوصل إلى اتفاق بشأن التدابير التي من شأنها أن تحسِّن تحسينا حقيقيا البرنامج الإنساني من أجل القيام بمهام إنسانية حقا.

في الوقت نفسه، ترى روسيا أننا يجب ألا نؤجل أكثر من ذلك استئناف عمل مجلس الأمن بشأن تسوية شاملة للمسألة العراقية. ويعرف الجميع أن هذا العمل توقف بسبب الاعتماد العاجل للقرار ١٢٨٤ (١٩٩٩)، الذي احتوى على فجوات كثيرة جدا وغموض كثير جدا جعل القرار غير قابل للتطبيق بشكله الراهن. ومنذ ذلك الوقت، أيدنا باستمرار تهيئة الظروف والآليات الضرورية لتنفيذ القرار ولكن بعض الدول الأعضاء في مجلس الأمن لم ترد ذلك. والتوقف الذي حدث نتيجة لهذا جعلنا غير قادرين على تنفيذ مبادرة الأمين العام المتعلقة بحوار شامل بين الأمم المتحدة والعراق بشأن كل المشاكل المعلّقة.

ونعتبر الوضع الراهن أمرا غير مقبول، ولذلك، قدمنا اليوم اقتراحا محددا يتضمن معايير واضحة لتعليق العقوبات ثم

رفعها يرتبط بنشر نظام مستمر للمراقبة والتحقق في العراق على أساس تنفيذ قرارات مجلس الأمن السارية. ونحن مقتنعون بأنه لا يوجد ببساطة بديل لهذا النهج الشامل إذا كنا جميعا نريد تحقيق تسوية دائمة حول العراق وفي منطقة الخليج كلها وفقا لقرارات الأمم المتحدة على نحو صارم.

السير جيرمي غرينستوك (المملكة المتحدة) (تكلم بالانكليزية): ترحب المملكة المتحدة بهذا الاجتماع. لقد وصل مجلس الأمن إلى نقطة هامة في نظره في هذه القضية. ومن الملائم أن نستمع إلى آراء الأعضاء الآخرين في الأمم المتحدة قبل أن نتخذ قراراتنا.

وثمة مبدآن سرنا ويجب أن نظل نسير على هديهما فيما يتعلق بالتصدي لمسألة العراق في المجلس. والمبدآن مجسّدان بوضوح في القرار ١٣٥٢ (٢٠٠١). الأول، إن من مسؤوليتنا في المجلس أن نمنع العراق من أن يشكل تهديدا لمنطقته، وكجزء من ذلك، أن نضمن نزع أسلحة التدمير الشامل من العراق بصورة تامة وبشكل يمكن التحقق منه. وحتى يتم ذلك، تتمثل مسؤولية المجلس في أن يضمن ألا يتمكن العراق من إعادة تسليح نفسه وألا يمثل مرة أخرى تهديدا لجيرانه. والمبدأ الثاني يتسم بالقدر نفسه من الأهمية بل إنه آني بقدر أكبر وهو: تخفيف معاناة الشعب العراقي واتخاذ أية خطوات نستطيع أن نتخذها من الخارج لضمان تلبية احتياجات هذا الشعب. وتحقيقا لهذه الغاية، نتفق مع الاتحاد الروسي على أن الوضع الراهن غير مقبول.

وهذان المبدآن يجسدهما القرار ١٢٨٤ (١٩٩٩)، الذي لا يزال الإطار الشامل للنهج الذي يتبعه المجلس تجاه العراق. وهذا القرار استهل خطوات شتى لتخفيف المعاناة الإنسانية في العراق. ويرسم القرار أيضا المسار الذي يجب على العراق أن يسلكه لتعليق العقوبات ثم رفعها إذا اختار أن يتعاون مع الأمم المتحدة للوفاء بالتزاماته فيما يتصل بنزع السلاح. والمسار المرسوم ذاك يظل سياسة المجلس والسبيل الوحيد الذي يتسم بالمصداقية للمضي قُدما إلى الأمام، تنفيذ القرار ١٢٨٤ (١٩٩٩) وأن يحظى بتأييد جميع أعضاء المجلس لأن ذلك يعني نهاية العقوبات. ولا يوجد سبب وجيه للتراجع عن هذا الإطار أو تغييره، وليس لدى المملكة المتحدة رغبة في عمل ذلك.

فإذا قرر العراق أن يتعاون مع القرار ١٢٨٤ (١٩٩٩)، فنحن جميعا على استعداد للعمل معه دون مزيد من التأخير. ولنكن واضحين، إن القرار ١٢٨٤ (١٩٩٩) لم ينفّذ لأن العراق رفض تنفيذه. ولن يكون هذا هو الأساس لأي نوع من أنواع التفاوض حول أحكامه. ولكن إذا أوضح العراق استعداده للتحرك قُدما، فليس ثمة شك في أن المجلس سوف يتعامل معه بالمثل بمزيد من التحديد لتفاصيل الخطوات المحددة التي ينبغي اتخاذها. والتحرك مع رفض العراق موقف المجلس لن يخدم إلا رغبة العراق في زرع الفرقة بين أعضاء المجلس وتجنب التزاماته الدولية. وأكرر: السبيل الوحيد لإنهاء العقوبات يتمثل في تيقن مجلس الأمن، تنفيذا لمسؤولياته، من أن العراق قام بنزع أسلحته وفقا للقرارات.

معروض علينا الآن سلسلة من المقترحات، قدمتها المملكة المتحدة في مشروع القرار الذي قدمناه، للسماح للعراق بأن يستورد مجموعة كاملة من السلع المدنية بدون قيود. ومنذ ثلاثة أسابيع وافق المجلس في القرار ١٣٥٢ (٢٠٠١) على أن يكرس فترة شهر لبحث هذه المقترحات وتنقيحها، وأن يتفق في نهاية ذلك الشهر على مجموعة جديدة من الترتيبات. وأؤكد على أن الهدف لم يكن أن يحل ذلك محل النهج الشامل الذي يتبعه المجلس والمذكور في القرار ١٢٨٤ (١٩٩٩)، ولكن الهدف يرمي إلى القيام بأمرين: وضع تدابير لتحرير تدفق السلع إلى العراق، وفي

الوقت نفسه، بحث السبل الكفيلة بضمان عدم تصدير مواد ذات صلة بالجوانب العسكرية إلى العراق.

وهذان الهدفان يؤيدهما المجلس كله، وأنا واثق من أن جميع أعضاء الأمم المتحدة يؤيدونهما. ويمثل القرار ١٣٥٢ (٢٠٠١) اتفاقا غير عادي في المجلس بشأن هذين الهدفين وبعث الأمل في العالم الأوسع نطاقا بأننا استجمعنا قوة دفع وإحساس بالمسؤولية. ولقد انطوت موافقة أعضاء المجلس على ذلك القرار على قبولهم بضرورة استهلال التدابير على جناح السرعة، وأن فترة الشهر مهلة معقولة يمكن أن نتفق في غضونها على المقترحات الجديدة بتفاصيلها.

وفترة الشهر انقضت تقريبا. وأجريت مناقشات مكثفة على مستوى الخبراء شملت كل جانب من جوانب مقترحاتنا. ولاتزال توجد اختلافات. ومن السذاجة أن نتوقع الموافقة على كل نقطة، ولكن تم التوصل إلى تسويات بشأن قضايا كثيرة ولا يوجد الآن سبب وجيه يحول دون اعتماد قرار للبدء في مجموعة من الترتيبات لتنفيذ الغرض المزدوج المحدد في القرار ١٣٥٢ (٢٠٠١). وسوف يواصل وفدي العمل الجاد الذي يقتضيه تحقيق هذا الغرض في الموعد المحدد.

من الواضح أن هناك وفودا أخرى أقل تفاؤلا، بل وربما أقل عزيمة. وينبغي أن ننظر بعناية في ما لديها من أسباب. وثمة فرصة متاحة الآن أمام المجلس كي يتفق على التغييرات التي سيكون من شأنها بعد تنفيذها أن تحدث اختلافا فوريا وإيجابيا في تدفق السلع المدنية إلى العراقيين العاديين. والعراق يعارض هذه التغييرات لأنه يرغب في تجميد عمل المجلس ويتهرب من التزاماته. لقد خلص بحساباته الخاصة إلى أن الوقت والجمود الدولي في صالحه. وفي هذا السياق يواجه المجلس تحديا.

وأقول بكل صراحة إنه لا يمكن لأي منا، في هذه القضية بخاصة، أن يسمح للمصلحة الاقتصادية الوطنية الذاتية أن تعرقل اتخاذ تدابير إيجابية لصالح الشعب العراقي. وبفضل نجاحنا في التفاوض على اعتماد القرار ١٣٥٢ (٢٠٠١) بالاجماع، لا بد أن نكفل بصورة جماعية بأن نسترشد الآن بهذين المبدأين الواردين في ذلك القرار.

وسوف تُحدث المقترحات الجديدة في مشروع القرار البريطاني تحسنا هاما وكبيرا فيما يتصل بتدفق السلع إلى العراق. وسوف ننتقل في موقف لا يُسمح فيه بأية صادرات إلا بموافقة لجنة مجلس الأمن المنشأة بموجب القرار ٦٦١ (١٩٩٠)، إلى موقف يُسمح فيه بكل الصادرات باستثناء مجموعة محدودة المواد التي لا بد أن تستعرضها لجنة القرار ٦٦١ على أساس معايير ذات صلة باستخداماتها العسكرية المحتملة. بل إنه حتى بالنسبة لهذه المواد ليس ثمة افتراض مسبق بمنعها. ونعتقد بأن هذا التغيير سوف يؤدي إلى تحسن كبير في تدفق السلع والحد بدرجة كبيرة في مستوى تعليق تراخيص التصدير. وحتى في الفئة المحدودة من المواد التي يتعين أن تستعرضها اللجنة، نعتزم السماح بتصدير عدد كبير إذا كانت هناك مراقبة ملائمة.

والمناقشة الجارية حاليا بشأن قائمة استعراض السلع، على عكس ما جادل به الوفد الروسي، هي بحث عن الوضوح ومن ثم عن تسهيل الإجراءات، وليس بحثا عن توسيع نطاق العقوبات أو تشديدها. بل إننا نتفاوض الآن بصورة بنّاءة بشأن قائمة استعراض السلع.

وندرك تماما بأن هناك في حالات كثيرة مواد حساسة تشكل عنصرا رئيسيا في مشاريع مدنية أكبر لا بد من السماح بها إذا أريد لإعادة بناء البنية الأساسية الاقتصادية في العراق أن تمضي قُدما. ونحن نريد أن نرى البنية الأساسية المدنية العادية في العراق. وسوف نهتدي في

سلوكنا تجاه فرادى المواد التي تستعرضها اللجنة بتلك الفلسفة.

وفي الوقت نفسه، لا بد أن نواصل جميعا ممارسة مسؤوليتنا لضمان ألا يتم، دون إشراف دقيق، تصدير مواد إلى العراق من شأنها أن تسمح له بإعادة بناء قدرته العسكرية. وإضافة إلى هذه التغييرات، ينبغي الحد من البيروقراطية التي تواجه أولئك الذين يرغبون في تصدير سلع إلى العراق أو تنفيذ مشاريع فيه. وسوف يتم تبسيط الإجراءات. ولن يكون هناك سبب يمنع العراق من أن تستورد ما يحتاج إليه من سلع مدنية. فالأموال موجودة، ومع هذه المقترحات ستكون للعراق حرية شراء جميع البنود المدنية اللازمة. وليس هناك نية في مشروع القرار هذا لإلحاق ضرر بالمصالح الاقتصادية للدول المجاورة أو غيرها التي تمارس أعمالا تجارية مشروعة مع العراق. ونتوقع أن نرى توسعا في التجارة المدنية، مما يعود بالفائدة على الجميع. ولن يكون هناك ما يحول دون استطاعة العراق من أن تستورد مجموعة كاملة من السلع المدنية، ولن يكون لدى العراق ما يتذرع به للوم الأمم المتحدة على معاناة الشعب العراقي. فالمقترحات الجديدة ستقضي على هذا الادعاء الكاذب نهائيا.

إن القدرة على إعادة بناء الإمكانات العسكرية بما يتعارض مع أحكام مجلس الأمن المتصلة بتدفق النقود وكذلك بتدفق السلع. وعلينا عدم الوقوع في خطأ الخلط بين الاقتصاد المدني العراقي والأنشطة الاقتصادية لحكومة العراق، كما يفعل كثيرون. وكلنا ندرك أن العراق يواصل تصدير النفط خارج نطاق منظومة الأمم المتحدة وتحقيق إيرادات غير مشروعة تستطيع بها شراء الأسلحة وغير ذلك من البنود المحظورة. وهناك أدلة مقلقة على أن هذه البنود ما زالت تجد طريقها إلى العراق. ويجب التحكم في هذه التجارة حتى تحقق قرارات المجلس أثرها المتوخى.

إن مشروع قرارنا المقترح يطلب من الأمين العام أن يتشاور مع الدول المجاورة ويتعاون معها للتصدي لهذه المشاكل: وهناك أيضا التزامات على البلدان المموردة. ونحن لا نلوم أحدا ولكن على كل منا أن يكون يقظا لضمان منع التدفقات غير المشروعة.

إن منطق الذين يجادلون بأن التدابير المقترحة منا ستضر بالسياسات الواردة في القرار ١٢٨٤ (١٩٩٩) أو تنحيها جانبا منطق خاطئ. فهدفنا جميعا هو إنهاء الجزاءات. فالفترة من كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩ إلى حزيران/يونيه ٢٠٠١ لم تشهد أي تقدم نحو تحقيق هذا الهدف لأن العراق فضّل أن تستمر الجزاءات بصرف النظر عن تأثيرها على الشعب العراقي على أن تقبل عملية نزع السلاح الواردة في القرار ٦٨٧ (١٩٩١) والقرار ١٢٨٤ (١٩٩٩). فعدم القيام بشيء في الوقت الحالي لن يغير من هذا الأمر. ولن يغير ذلك أي اقتراح بتغيير شروط القرار ١٢٨٤ (١٩٩٩). إن اعتماد مشروع القرار المقترح منا سيغير الحالة وسيحدث تحسنا فوريا في حياة العراقيين العاديين، وهم ضحايا الحالة بين العراق والكويت الأطول معاناة. ومن الأرجح أن يعتبر خط السير المحدد في القرار ١٢٨٤ (١٩٩٩) خطا سليما إذا اتخذنا تدابير لإعادة تركيز سياسة الجزاءات التي يتبعها المجلس، كما كان المقصود من القرار ٦٨٧ (١٩٩٩) أساسا. فهذا هو الاعتبار الأساسي في دعوتنا لهذه الاقتراحات: اتباع أسرع الطرق في ضوء الحقائق، لإنهاء الجزاءات.

وهناك تدابير أخرى في مشروع قرارنا ستؤدي إلى تحريك الحالة الراهنة إلى الأمام. سيسمح للعراق بدفع اشتراكاتها في الأمم المتحدة من حساب الضمان وسيسمح للطائرات المجمدة والمحجوزة في الدول الأخرى بالعودة إلى العراق. وستتخذ خطوات للبدء، على أساس مستقل وموضوعي، في التصدي لمشكلة الرسوم الإضافية

غير المشروعة التي تفرضها العراق على شراء النفط العراقي. وفي مجالات أخرى، يمكن المضي عمليا في تنفيذ قرارات المجلس. وعلى سبيل المثال، وافقنا، في القرار ١٣٣٠ (٢٠٠٠) على أن تستخدم العراق الأموال من حساب الضمان في ما يسمى بعنصر نقدي بقطاع النفط. ونحن على استعداد للموافقة على هذا الاقتراح وإن كنا نلاحظ مع الأسف أن العراق يواصل عرقلة تنفيذ العنصر النقدي في أماكن أخرى من الاقتصاد العراقي. وهذه عرقلة غير مقبولة لخطوة اقترحتها كل وكالة من وكالات الأمم المتحدة وكل منظمة غير حكومية في الميدان، وهي خطوة تعتقد تلك الهيئات أنها ستحدث فرقا كبيرا في تحسين حالة العراقيين العاديين. ومرة أخرى نتساءل ما هي الأولويات الحقيقية للحكومة العراقية في عرقلة هذا التحسن. ومع ذلك يجب أن يمضي العنصر النقدي للنفط، على أساس لا يسمح بتحويل الأموال للأغراض غير المشروعة.

لقد تقدمت المملكة المتحدة بهذه المقترحات بنية حسنة ضمن الإطار الشامل للقرار ١٢٩٤ (١٩٩٩)، استجابة للنداءات الموجهة من عدة جهات في المجتمع الدولي من أجل تخفيف محنة الشعب العراقي. لقد أيد مجلس الأمن مبادئ هذا النهج بالإجماع من خلال القرار ١٣٥٢ (٢٠٠١). ونجد أن عدم تقدم المجلس أو أي عضو من أعضاء المجلس على أساس هذه المبادئ أمر لا يمكن تعليله والخطر يتمثل في أن المجلس لن يكون في وضع يسمح له بالعمل لو امتنعنا عن العمل الآن. ولذلك فإن تنفيذ المجلس للنهج الذي وضعناه في القرار ١٣٥٢ له ما يبرره تماما.

السيد لفيت (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): يسر فرنسا أن تكرس مناقشة عامة، مفتوحة لجميع أعضاء الأمم المتحدة، في مجلس الأمن، لمسألة العراق. وهذه سابقة مفيدة حول مسألة شغلت اهتمام المجلس طيلة ١١ عاما الآن.

إن الإبقاء على الوضع الراهن أمر غير مُرض. فهو غير مُرض من حيث سلطة المجلس ومصداقيته. لقد ظلت قراراته حبرا على ورق و لم يتمكن المجلس من فرض حل.

إنه أمر غير مُرض بالنسبة للشعب العراقي كذلك. فالعراق يعاني من أزمة إنسانية ليس لها نظير. فإذا أخذنا رقما واحدا، نجد أن معدل وفيات الرضع زاد عن الضعف منذ ١٩٩٠. فالجهود التي بذلها المجلس من خلال برنامج "النفط مقابل الغذاء" كان لها أثرها بطبيعة الحال. ومع ذلك، فإن الطابع البيروقراطي البالغ الذي يتسم به النظام، وعرقلة أداء لجنة الجزاءات كادت لا تسمح بالقيام بشيء سوى ضمان بقاء الشعب العراقي وإبقائه معتمدا على المساعدة لأجل غير مسمى. إن وقف العراق لمبيعات النفط منذ شهر لن يؤدي إلا إلى تفاقم الحالة.

أخيرا، إن الأمر غير مرض بالنسبة للأمن الإقليمي. فمنذ سنتين ونصف لم يعد لمجلس الأمن مفتشون في الميدان للتحقق من أن العراق لم تستأنف برامجها الخاصة بأسلحة الدمار الشامل. إن حجم التهريب، وهو ممارسة تمثل عدة بلايين من الدولارات، تجعل صلاحية حساب الضمان من الأمور الوهمية.

ومن الأساسي أن نجد سبيلا للخروج من هذا المأزق. فرغم ما يعانيه المجلس من انقسامات، فإنه يعي ذلك. فقد سعى إلى ذلك باعتماد القرار ١٢٨٤ (١٩٩٩) الذي نرى أنه يمثل تحسنا على القرار ٦٨٧ (١٩٩١) فمقابل عودة المفتشين إلى العراق وإنشاء نظام رصد طويل الأجل، كانت حكومة بغداد تستطيع الحصول سريعا على تعليق الجزاءات ثم رفعها. إن ميزة هذا الاقتراح كانت تتمثل في التوفيق بين الاحتياجات الإنسانية وشواغل الأمن وتوفير حل طويل الأجل. وكان بوسع العراق أن يتوقع الانضمام مرة أخرى إلى مجتمع الأمم. وهذا المسار لم يتبع بعد بسبب رفض

العراق للقرار ١٢٨٤ (١٩٩٩). ولكنه ما زال متاحا. فالقرار ٦٨٧ (١٩٩١) والقرار المكمل له، وهو القرار ١٢٨٤ (١٩٩٩) ما زالا الأساس لعمل المجلس ونعتزم مواصلة الدعوة إلى عودة لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش وعودة ضباط الرصد التابعين للوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى العراق. ونرحب بالعمل التحضيري الذي أجراه السيد بليكس لهذا الغرض وندعو العراق إلى التعاون مع الأمم المتحدة ومع لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش.

ونقدر الجهود التي يبذلها الأمين العام في سياق الحوار الذي بدأه مع العراق إثر مؤتمر القمة الإسلامي المعقود في الدوحة في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي. ونشجع الأمين العام على مواصلة حواره مع العراق من أجل ضمان أن يفهم العراق، على نحو أفضل، إجراءات المجلس. وتذكيره بأن القرارين ٦٨٧ (١٩٩١) و ١٢٨٤ (١٩٩٩) يمثلان النقاط المرجعية للمجلس ويشجعان استئناف مبيعات النفط العراقي وتنفيذ تحسينات برنامج "النفط مقابل الغذاء". إننا نريد من العراق أن يستجيب لهذه الرغبة بالدخول في حوار بلفتات بنّاءة، بغية استعادة الثقة: عودة الكويتيين المفقودين والممتلكات الكويتية؛ وامتثال العراق لاتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستخدام الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة، والسماح لرئيس لجنة الجزاءات بالتنقل. إن تجاوب العراق سيمكّن مجلس الأمن من البدء في العمل من أجل توضيح بعض عناصر القرار ١٢٨٤ (١٩٩٩).

إن الصعاب التي تعترض تنفيذ القرارين ٦٨٧ (١٩٩١) و١٢٨٤ (١٩٩٩) ينبغي ألا تمنع المجلس من التصرف. وإذا كان نهج المجلس موحدا وينظر بعين الاعتبار إلى المقتضيات الإنسانية واحتياجات الأمن الإقليمي، فسيكون مفيدا. وعلى هذا الأساس، رحبنا باقتراحات الولايات المتحدة الأمريكية لتحسين عمل برنامج النفط مقابل الغذاء.

ما فتئنا منذ أكثر من ثلاث سنوات نقترح إصلاحا كبيرا في آلية النفط مقابل الغذاء. ولايسعنا إلا أن نؤيد نقل الصلاحيات القانونية من لجنة الجزاءات إلى الأمانة العامة. ومن شأن ذلك أن يؤدي إلى خفض كبير في عدد العقود المعلّقة. وذلك أمر لاغنى عنه. ولكن حتى بعد الانخفاض في العقود المعلّقة بمقدار ٦٠٠ مليون دولار، ستبقى عقود بقيمة ٣,٢ بليون دولار معلّقة في اللجنة المنشأة بموجب القرار ٦٦١ (١٩٩٠). وينبغي لنا أن نضيف إلى هذا المبلغ ١,١ بليون دولار قيمة عقود ما زالت قيد البحث في الأمانة العامة. إن طول قائمة السلع الخاضعة لرقابة لجنة الجزاءات وكذلك كيفية تطبيق كل من اللجنة والأمانة العامة لهذا الحكم عنصران أساسيان لكفالة نجاح هذه العملية.

إن تخفيف القيود المفروضة على التجارة مع العراق لا يمكن في حد ذاته أن يسمح بانتعاش الاقتصاد بالقدر الكافي للاستجابة للأزمة الإنسانية. وإن انتعاش الاقتصاد يتطلب عودة الأوضاع الاقتصادية الطبيعية. لذلك، اقترحت فرنسا أن يسمح بالاستثمارات الأجنبية، مثلما اقترح ذلك الفريق الذي ترأسه السفير سيلسو أموريم قبل سنتين. ولذلك نقترح الموافقة على هذه الخدمات بدون إبطاء. ولذلك نطالب بالموافقة على الإنفاق المحلي على الصناعة النفطية – العنصر النقدي – مثلما يقترح الأمين العام في تقريره المؤرخ ٦حزيران /يونيه، والذي سبق أن ووفق عليه في القرار ١٢٨٤(١٩٩٩).

إن عمل مجلس الأمن لكي يكون ناجحا لا بد وأن يكون مفهوما وأن يحظى بدعم المجتمع الدولي، لا سيما الأطراف المعنية الرئيسية: أي الدول المجاورة للعراق. ألا يمارس مجلس الأمن صلاحياته باسم الأمن الإقليمي –

وهي حالة جيران العراق؟ ولذلك، يبدو من الأهمية بمكان أن يعمل المجلس، من خلال الأمين العام، بالتعاون والتنسيق الوثيقين مع هذه الدول. إن الجميع يعترفون بأن ما ينبغي عمله هو إنشاء آلية للتعاون مع البلدان المعنية، بدلا من فرض التزامات عليها بموجب الفصل السابع. والقرارات بشأن ترتيبات التجارة المحتملة بين العراق وجيرانه، وكذلك بشأن تحسينات محتملة في ضوابط الحدود، ينبغي أن تتخذ بموافقة تلك البلدان المجاورة. وينبغي لهذه الترتيبات ألا تمس الترتيبات القائمة بين العراق والاردن، والتي وافقت عليها لجنة الجزاءات. وإننا، في حقيقة الأمر، نعتقد بأن هذا الترتيب يمكن أن يكون نموذجا يحتذى.

أخيرا، ينبغي للقرار أن يوفر حلولا للمشاكل الشائكة. ويجب أن يتم تحرير المرور الجوي دون قيود لا طائل من ورائها وبدون أن يسبب ذلك مشكلات لجيران العراق. ويتعين سداد المتأخرات العراقية لكل المنظمات. كما ينبغي أن تكون معدلات الأنصبة التي تستقطع من حصيلة مبيعات النفط العراقي لحساب لجنة التعويضات محل اهتمام آلية يوافق عليها المجلس.

إننا مستعدون للعمل بشأن كل هذه المواضيع بهدف الاتفاق على نص طموح يستجيب حقا للهدف المحدد، المتمثل في تخفيف الجزاءات المدنية. ونتطلع إلى سبيل يستعيد به مجلس الأمن وحدته فيما يتعلق بمسألة العراق. وبدون توافق الآراء، فإن أي قرار، حتى وإن اعتمد، سيأتي تنفيذه منقوصا أو يكون تنفيذه هزيلا. إننا يجب أن نبني نظاما يحظى بدعم المجتمع الدولي، وفي المقام الأول والأخير، جيران العراق. وهذا هو مضمون إسهام فرنسا الخطي في هذه المداولات. ونود التوصل إلى اتفاق سريع على هذا الأساس في حدود المهلة الزمنية المحددة في القرار ١٣٥٢ (٢٠٠١).

السيد كننغهام (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالانكليزية): بعد عشر سنوات من قيام النظام العراقي بغزو الكويت واحتلالها والتعامل معها بوحشية، من المفيد للمجلس أن يتذكر إلى أين وصلنا الآن وما يمكننا معا أن نفعله من أجل تغيير أوضاع غير مرضية. في ٢ آب/أغسطس ١٩٩٠ وطوال الأشهر الستة التي استغرقتها الأمم المتحدة لطرد القوات العراقية الغازية، حاول العراق أمرا لا يصدق: القضاء على وجود دولة أخرى عضو في الأمم المتحدة.

وبمجرد أن دحر المجتمع الدولي تلك المحاولة، انصب اهتمام مجلس الأمن على ضمان أن ذلك النظام الذي قام بالغزو والذي لم يستشعر حتى يومنا هذا بالندم، لن يمتلك القدرة على شن حرب على جيرانه أو تهديدهم بأسلحة الدمار الشامل مرة أخرى. وإننا، فيما يتعلق بهذه النقطة، نجحنا. واضطلع مجلس الأمن بدور خاص في الحفاظ على الأمن في منطقة الخليج؛ وما زال العراق يشكل تهديدا واضحا لهذا الأمن؛ ويجب أن يكون هدف المجلس ضمان استمرار احتواء هذا التهديد.

لكن من الواضح أن الشعب العراقي قد تحمل وطأة سياسات ذلك النظام. وبرنامج النفط مقابل الغذاء أصبح أكبر برنامج إنساني يديره المجتمع الدولي على الإطلاق. إنه انعكاس لافتقار التعاون من جانب النظام وازدرائه لشعبه، لأنه على الرغم من بلايين الدولارات التي ذهبت إلى العراق بموجب هذا البرنامج، فإن مستويات التنمية في العراق لم ترق إلى قدرات عملية النفط مقابل الغذاء. وبفضل نجاح البرنامج فإن التنمية في العراق، وفقا لبعض المعايير ، تتجاوز بالفعل مستويات بعض جيرانه في المنطقة.

خلال السنوات الست الماضية، تغيرت طبيعة برنامج النفط مقابل الغذاء، لكن الاسم لم يتغير. وثمة اسم أفضل

هذا اليوم هو "النفط من أجل التنمية"، لأن هذا المصطلح يعبر بشكل أدق عن حقيقة أنه حتى في هذه الأيام يمكن للنظام العراقي أن يعيد تنمية البلاد باستخدام برنامج النفط مقابل الغذاء، إذا اختار ذلك. لكن العراق بدلا من ذلك، يستخدم المال والنفط سلاحا ضد المجتمع الدولي. ولم يبع العراق نفطا منذ اعتماد القرار ١٣٥٢ (٢٠٠١)؛ وهذا سبب خسارة للبرنامج الإنساني أكثر من نصف بليون دولار، علاوة على عدة بلايين أخرى من الدولارات خسرها العراق بوقف تصدير النفط قبل بضعة أشهر.

لقد فعل العراق الكثير إلى أن أصبحت سيولته المالية تسمح له بتحدي المجتمع الدولي لشهور عديدة. وكان واضحاً منذ فترة أننا نحن المجتمع الدولي نعني بالشعب العراقي أكثر مما يعني به النظام. ونتيجة لذلك، تثبت بغداد أنها برغم كل الاحتجاجات فهي تفضل الوضع الراهن على اقتراحنا بتغيير برنامج النفط مقابل الغذاء بغية السماح للشعب العراقي بأوسع قاعدة اتصال ممكنة مع العالم، خاصة عبر التبادل التجاري المدني، وتحسين الحالة الإنسانية في العراق بدرجة كبيرة.

لقد أصبحت حكومتي الآن معتادة على إعلاء العراق للمصالح الذاتية على مصلحة الشعب وعلى تبجحه وسياساته التهديدية. ولكننا نجد صعوبة أكبر في فهم السبب في انضمام الآخرين لهذه اللعبة عندما يكون الوضع الراهن غير مرض بشكل واضح.

فلنكن واضحين بشأن ما نحاول تحقيقه بمشروع قرار المملكة المتحدة. وأبعد ما يكون هدفه "تجميد الحالة الراهنة"، إذا وافقنا على شيء ما بشكله الحالي سيكون ما فعلناه في الحقيقة هو رفع الجزاءات المفروضة على التجارة المدنية العادية مع الشعب العراقي. إنها منتهى سخرية القدر أنه في الوقت الذي تكون فيه حكومتي وحكومات أخرى مستعدة للقيام بهذا التحول الشديد في اتجاهها نجد أنفسنا معرضين لهجوم من آخرين كانوا يضغطون منذ فترة طويلة من أجل تغيير النظام. وتسعى هذه الدول، مثل حكومة العراق، إلى إدامة الوضع الراهن بدلاً من التطلع إلى الأمام.

ونحن نريد، من ناحية أخرى، تغيير النظام الآن بغية السماح بشراء البضائع المدنية المطلوبة لتنمية اقتصاد العراق. وبموجب النظام الحالي، الذي سنعود إليه إن لم يكن ممكناً إقامة النظام الجديد، كل الصادرات المتجهة إلى العراق محظورة إذا لم يكن قرار بحلس الأمن أو قرار معين صادر من لجنة الجزاءات يسمح بها بشكل محدد. أما في النظام المقترح، فكل شيء مصرح به إن لم يكن مدرجاً في قائمة البضائع العسكرية أو غير مزدوج الاستخدام، والذي يتم مراجعته في هذه الحالة وليس رفضه.

سيتمكن العراق من اقتناء كل شيء يحتاجه لتحسين معيشة شعبه وتوفير احتياجات تنمية البلد. ولن يُمنع النظام العراقي إلا من اقتناء البضائع القليلة الحاسمة في تعزيز قدرته على تهديد السلم والأمن الدوليين. وكل البضائع الأخرى تقريباً التي يمكن أن يحتاجها العراق من أجل تنميته الاقتصادية لن تخضع لاستعراض لجنة الجزاءات. وسيكون من الممكن أن تتدفق البضائع بسرعة إلى الأماكن التي تحتاجها بإجراء مبسط. وحتى البضائع الخاضعة للمراقبة ستصل إلى العراق ما أن تتوفر ثقة في أنها لن تستخدم في إعادة بناء أسلحة الدمار الشامل في العراق أو في تحسين قدراته العسكرية.

ومازال البعض يخلط بين قائمة الاستعراض المقترحة وقائمة الحظر، ولذا دعوني أتناول هذه النقطة مرة أخرى لأنها لب الاقتراح. البضائع المدرجة في قائمة استعراض البضائع قيد التفاوض الآن ستكون خاضعة لاستعراض لجنة الجزاءات. إذا اتضح أن البضائع لن تستخدم إلا لأغراض

مدنية فستتم الموافقة على تصدير هذه البضائع. وهذا تغير تاريخي في الطريقة التي تتعامل بها الأمم المتحدة مع العراق، وفيه استجابة مباشرة للشواغل التي أثيرت مراراً في هذه القاعة في السابق، وعلى عكس التأكيدات بوجود "إجراءات مبهمة"، فنحن في الحقيقة نتفاوض على إجراءات متفق عليها وتوفر الوضوح المأمول، على الأقل بالنسبة لكل أعضاء مجلس الأمن تقريباً.

إننا نتشاطر القلق إزاء احتمال تضرر جيران العراق اقتصادياً إذا رد العراق على تغيير النظام بإنهاء الترتيبات التجارية معهم. ولكن لا يمكن بأية حال التأكد من أي شيء قد يقدم عليه نظام بغداد. وللعراق مصالحه الخاصة في هذه الترتيبات التجارية. ولكنه مع ذلك لجأ إلى التهديدات. ومن الأهمية أن مشروع القرار الحالي لا يطلب شيئاً من الدول المجاورة للعراق، باستثناء مواصلة التشاور مع الأمين العام. ونحن لن نسعى، ولا أي عضو آخر في المجلس كما أنا واثق، إلى فرض أية مجموعة معينة من القواعد على هذه البلدان ضد إرادتها وبدون تعاونها. بل على العكس نقترح استخدام الشهور الستة القادمة على الأقل في استكشاف الترتيبات التي يمكن أن تكون مفيدة في ضمان تشجيع التجارة المشروعة التي لا يقتني فيها النظام العراقي أصنافاً غير مسموح بها أو نقداً غير مشروع.

هناك عدد من المسائل الأخرى التي يُنظر فيها أيضا في مشروع القرار هذا. وتشمل هذه المسائل الطيران المدني الدولي وأشكالاً مختلفة من التفاعل الاقتصادي التي ستفتح آفاقاً للشعب العراقي. ويخضع عدد من هذه المسائل للمناقشة في هذا المجلس منذ فترة، وإذا تمكنا من الاتفاق على هذه الصفقة المتكاملة ستكون خطوة هامة للأمام في هذا الصدد أيضاً.

ولقد أوحى البعض بأن في هذا النهج الجديد تخلٍ عن القرار ١٢٨٤ (١٩٩٩) وابتعاد عن تنفيذ قرارات مجلس الأمن الأخرى التي تنطبق على العراق. وهذا القول مضلل تماماً، إذ أن طرح هذا النهج الجديد تجاه العراق هو في الحقيقة جسر بين الوضع الحالي والإطار القائم لقرارات مجلس الأمن. وسيظل المجلس بحاجة للتأكد من أن المنطقة لم تعد تواجه تهديداً من أسلحة الدمار الشامل العراقية. وبدلاً من القضاء على نهج المجلس القائم منذ فترة طويلة يضمن هذا الاقتراح بقاءه ويوسع كثيراً نطاق البضائع المتاحة للسكان المدنيين ويشجع على التنفيذ في المستقبل من خلال البرهنة لحكومة العراق على أنه ما من خيار أمامها سوى التعاون مع الأمم المتحدة. ولهذا السبب ربما تفضل حكومة العراق الوضع الراهن.

وتحث الولايات المتحدة الأمريكية كل أعضاء المجلس الذين يرغبون في وضع أفضل للشعب العراقي أن ينضموا إلينا في اتخاذ الخطوة التالية نحو إقامة نظام أفضل - وليس مثالياً - ولكنه أفضل من القائم حالياً. ومشروع القرار قيد نظر أعضاء المجلس الآن، وما يأخذنا بعيداً عن الوضع الراهن، هو تلك الخطوة التالية.

السيد وانغ ينغفان (الصين) (تكلم بالصينية): يود الوفد الصيني أن يشكر الوفد الروسي على مبادرته في الدعوة إلى جلسة علنية لمجلس الأمن للنظر في كل جوانب المسألة العراقية. كذلك نقدر حسن تحديدكم لوقت عقد هذه الجلسة.

إن المسألة العراقية هي إحدى المسائل الدولية الهامة قيد النظر في المجلس في السنوات الأخيرة. وقبل أن يأخذ المجلس قراراً بشأن المسألة العراقية سيساعد عقد جلسة علنية للمجلس للاستماع إلى آراء أعضاء الأمم المتحدة ليضمن أن قرار المجلس يعكس تماماً الشواغل المشروعة للدول

الأعضاء. وهذه هي أيضاً خطوة إيجابية في إصلاح أساليب عمل المجلس.

إن الحكومة الصينية ما برحت تؤيد الحل الشامل للمسألة العراقية على أساس قرارات المجلس ذات الصلة. إن الجمود الحالي في المسألة العراقية ليس لصالح السلم والأمن في منطقة الخليج. إنه يضر بسلطة مجلس الأمن ولن يساعد على تحقيق التخفيف الشامل للحالة الإنسانية في العراق. ولكي يتم كسر هذا الجمود في أسرع وقت ممكن نحبذ نهجاً شاملاً يأخذ في الاعتبار كل جوانب المسألة العراقية والبحث عن مخرج من الطريق المسدود على أساس القرار ١٢٨٤ (١٩٩٩).

لقد تلقينا بعد ظهر اليوم مشروع قرار طرحه الوفد الروسي، وهو بلا شك اقتراح مفيد يرمي إلى الخروج من الأزمة الحالية للحالة العراقية والتوصل إلى حل مبكر وشامل للمسألة العراقية. سوف ندرس بعناية الاقتراح الروسي.

في ١ حزيران/يونيه اتخذ مجلس الأمن بالإجماع قرار ١٣٥٢ (٢٠٠١) بشأن المسألة العراقية. ووفقا لهذا القرار سينظر مجلس الأمن في ترتيبات جديدة بشأن بيع وتزويد البضائع والسلع للعراق وعليه أن يتخذ قراراً قبل ٣ تموز/ يوليه.

وقدم بعض أعضاء المجلس بالفعل مشاريع قرارات تتعلق بالترتيبات الجديدة. ونعتقد أن مجلس الأمن ينبغي أن ينظر بجدية في هذه المشاريع وفي هذا السياق المتمثل في إيجاد تسوية شاملة للمسألة العراقية. ويشارك الوفد الصيني بنشاط في المشاورات بشأن مشاريع القرارات المتعلقة بالترتيبات الجديدة وفي وضع قائمة السلع المستعرضة بطريقة بناءة وبراغماتية. وقد قدمت الحكومة الصينية ورقة موقف تضمنت التعديلات التي نرتئيها.

ويحدونا الأمل في أن تتمكن مناقشات المجلس من تهيئة الظروف الآيلة إلى الخروج من حالة الجمود المتعلقة بمسألة العراق، كي لا تصبح هذه المسألة - المعروضة على المجلس لفترة ١١ عاما - بندا دائما في جدول أعماله. وبناء على المناقشة التي دامت أسابيع - سواء داخل المجلس أو خارجه - لا يزال هناك عدد من الاختلافات الخطيرة المتعلقة بالترتيبات الجديدة. وأود أن أبدي بعض التعليقات بشأن التسوية الشاملة لمسألة العراق في سياق هذه المناقشات.

أولا، القرار ١٣٥٢ (٢٠٠١) يشير إلى أن الترتيبات الجديدة تستهدف تحسين الحالة الإنسانية في العراق وزيادة تدفق سلع المدنيين إلى العراق بدرجة كبيرة. فالجزاءات التي طال أمدها ١١ عاما سببت معاناة شديدة للشعب العراقي. فقد عاقبت بصورة خاصة أعدادا كبيرة من النساء والأطفال الأبرياء. والمجتمع الدولي مطالب بقوة أن يحسن الحالة الإنسانية القائمة في العراق على نحو فعال. وإذا أشاح مجلس الأمن ببصره عن تحسين الحالة الإنسانية في العراق أو إذا لم يفعل بما فيه الكفاية لتحسينها، عندئذ لا يكون يفي حقا بالتطلعات الكبرى لأعضاء الأمم المتحدة عموما.

إن قرارات مجلس الأمن ذات الصلة التي تنفذ الجزاءات المفروضة على العراق تستهدف حل المسائل المتعلقة بنزع سلاح العراق، كي يتسنى تدمير أسلحة الدمار الشامل التي يملكها العراق، ولا يعود بإمكانه إنتاج هذه الأسلحة في المستقبل. وعمليات تفاعل المدنيين العراقيين بصورة طبيعية مع البلدان الأخرى - على سبيل المثال، التجارة والاستثمار - ينبغي عدم خضوعها للجزاءات. وبرنامج النفط مقابل الغذاء الذي بدأ عام ١٩٩٦ يضطلع بدور إيجابي في تخفيف حدة الحالة الإنسانية في العراق. ومع ذلك، فإن سنوات من التجربة تبين لنا أن أعدادا كبيرة من عقود تصدير سلع المدنيين إلى العراق هي في حالة جمود. ويتعذر

على الشعب العراقي القيام بأنشطة اقتصادية طبيعية. ولذلك، ترى الحكومة الصينية أن الترتيبات الجديدة يجب أن تنتهج نهجا جديدا حيال هذه المسائل.

وخلال المناقشات الجارية، يشدد الجانب الصيني على أن المجلس ينبغي أن يضع قائمة السلع المستعرضة على أساس قائمة مخفضة بناء على القرار ١٠٥١ (١٩٩٦) كي يتمكن العراق – باستثناء السلع المدرجة في القائمة النهائية الموافق عليها – من استيراده بحرّية أية سلع للمدنيين يحتاج إليها. والمراقبة والقيود المالية المفروضة على العراق ينبغي تخفيفها، كما ينبغي السماح للعراق باستعمال الأموال الموضوعة في حسابات الضمان لتسديد اشتراكه في الأمم المتحدة، فضلا عن الإسهام في المنظمات الدولية الأخرى. وينبغي السماح للشركات الأجنبية بالاستثمار في العراق، وينبغي السماح للبلدان بالتوقيع بحرية على عقود للخدمات مع العراق. ورحلات الطيران المدني إلى العراق ومنه ينبغي السماح باستئنافها.

ونعتقد بأن التخفيف من حدة الحالة الإنسانية في العراق على نحو أساسي هو خطوة هامة لا غنى عنها نحو كسر حالة الجمود الراهنة وإيجاد حل شامل للمسألة العراقية.

وثانيا، يشير القرار ١٣٥٢ (٢٠٠١) أيضا إلى أن الترتيبات الجديدة ستحسن الرقابة على السلع المبيعة والمستوردة المحرمة أو غير المأذون بها. وهذا يعني أن الجزاءات الضرورية المفروضة على العراق ستستمر. والحكومة الصينية ما فتئت تعتقد دوما أن العراق ينبغي أن ينفذ تنفيذا صارما قرارات المجلس ذات الصلة، وأن يحل مسائل نزع السلاح المعلقة.

وعلى الترتيبات الجديدة ألا تعمل من أجل إدامة الجزاءات، بل ينبغي أن تستهدف إيجاد طريقة للخروج من المأزق الراهن بشأن المسألة العراقية، كي تحل هذه المسألة بطريقة شاملة وفي أسرع وقت ممكن. ويحدونا الأمل في أن يستأنف العراق تعاونه مع الأمم المتحدة، وأن يوافق قريبا على عودة لجنة مفتشي الأمم المتحدة إلى العراق، وحل المسائل المتبقية لنزع السلاح.

وتؤكد الحكومة الصينية دوما أنه بغية إحراز تقدم بشأن مسائل نزع السلاح، يتعين إزالة جوانب الغموض التي تعتور القرار ١٢٨٤ (١٩٩٩). وبصفة خاصة، بغية حفز العراق على استئناف تعاونه مع الأمم المتحدة، ثمة حاجة إلى تحديد واضح لمعايير إنهاء الجزاءات المفروضة على العراق. وهذه خطوة أخرى هامة ولا غنى عنها نحو كسر الجمود القائم وتحقيق حل شامل لمسألة العراق.

وفي الوقت نفسه، نعتقد أيضا أنه ينبغي احترام سيادة العراق وسلامته الإقليمية واستقلاله. وينبغي للبلدان المعنية أن تظهر ما هو مطلوب من إرادة طيبة وإخلاص عن طريق وضع حد مبكر لقصف العراق بالقنابل، وإلغاء منطقتي حظر الطيران، الأمر الذي يهيئ الظروف لإيجاد حل مبكر لمسألة العراق.

وثالثا، فإن وضع مشروع القرار بشأن الترتيبات الجديدة سبّب قلقا خطيرا لدى جيران العراق. وتدرك الصين إدراكا تاما الخسائر التي يعانيها جيران العراق نتيجة الجزاءات المفروضة على العراق. ولا ينبغي لأي ترتيب جديد أن يترك أثرا سلبيا على الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية لجيران العراق. ونعتقد أن نهج المجلس في هذا المجال ينبغي أن يرتكز على تقييم موضوعي للحقائق، وإيلاء عناية وثيقة لآراء جيران العراق، والسعي إلى الحصول على تفهمهم وتعاونهم. ولا يسعنا أن نسبب أي ضرر للمصالح والحقوق المشروعة لجيران العراق نتيجة الترتيبات الجديدة.

بالإضافة إلى ذلك، ينبغي إيجاد حل مبكر لمسألة المفقودين الكويتيين وخسارة الممتلكات. فهذه المسألة ما زالت منذ زمن بعيد مصدر معاناة كبرى للشعب الكويتي، وشاغلا ذا أولوية لبلدان الخليج. ووفقا للأحكام ذات الصلة من القانون الدولي، يتحتم على العراق أن يتعاون بتحديد المفقودين الكويتيين والممتلكات الكويتية المفقودة وإعادتهم إلى الكويت. ونعتقد أن حل هذه المسألة الإنسانية في الوقت المناسب وبطريقة صحيحة سيسهم في التطبيع المبكر للعلاقات بين دول الخليج، فضلا عن إيجاد حل شامل مبكر لمسألة العراق.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالة من ممثل تايلند يطلب فيها دعوته إلى المشاركة في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. وفقا للممارسة المتبعة، أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة ذلك الممثل إلى المشاركة في المناقشة، دون أن يكون له حق التصويت، وفقا لأحكام الميثاق ذات الصلة والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس، شغل السيد جاياناما (تايلند) المقعد المخصص له بجانب قاعة المجلس.

السيد مجدوب (تونس) (تكلم بالفرنسية): أود أن أوجه شكري لكم يا سيدي الرئيس وللسفير سيرجي لافروف، ممثل الاتحاد الروسي، على اقتراح عقد هذه المناقشة العلنية، التي أتاحت لمجلس الأمن فرصة لتقييم التقدم المحرز صوب الأهداف التي يرمي إلى تحقيقها في منطقة الخليج والشرق الأوسط، ولوضع تصور واضح للخطوة التالية التي يتخذها. ويود وفدي أن يسهم في المناقشة بالإعراب عن الأفكار التالية.

وأتعرض أولا للمبادئ العامة التي توجه مجلس الأمن في أعماله. يجب على المجلس أن يأخذ بنهج شامل إزاء مسألة العراق. ولهذه المسألة كما نعرف جوانب كثيرة مختلفة، ولكنها ليست منفصلة عن بعضها. والواقع أن كلا منها يمكن أن يؤثر على الآخر، سواء كان الجانب المعني هو نزع السلاح، أم الحالة الإنسانية في العراق، أم غير ذلك من المسائل الإنسانية، كالرعايا الكويتيين ورعايا البلدان الأخرى، أو الممتلكات الكويتية. ويجب النظر إلى وضع تلك المسائل، وإلى المسعى المستمر لتحقيق الأهداف الموضوعة في تلك المجالات من حيث علاقتها بتحقيق أهداف المجلس في المنطقة، أي تحقيق الأمن والاستقرار للجميع.

ثانيا، أنتقل إلى الحالة الإنسانية في العراق. نظرا لمختلف الجزاءات الكثيرة المفروضة على هذا البلد، وهي في الواقع أوسع الجزاءات التي فرضتها الأمم المتحدة على أي بلد من البلدان نطاقا وأشدها قسوة، فقد خرب اقتصاد العراق، وتداعى مجتمعه، وأصبحت الحالة الإنسانية للشعب العراقي، وفقا لما تفيد به المنظمات الإنسانية الدولية، على شفا الانهيار الكامل ومدعاة للقلق الخطير.

فقد جاء في مجلة الإيكونومست اللندنية في الأسبوع الماضي أن هذا البلد الذي يبلغ تعداده ٢٢ مليونا من البشر، بما له من حضارة عظيمة، قد تدهورت أحواله إلى مستوى مجتمعات العصر الحجري. ورغم الإسهام الإيجابي الذي يقدمه برنامج النفط مقابل الغذاء، وهو تدبير وقتي ومحدود، فلا يمكن له أن يكون بديلا عن الانتعاش الحقيقي للاقتصاد العراقي، الذي هو الطريق الوحيد للوفاء على الوجه اللائق بالاحتياجات العاجلة والهائلة لسكان بلد بأكمله.

ولكن كيف يمكن حتى مجرد التفكير في الإنعاش الاقتصادي لبلد بلا استثمار أجنبي مباشر، ولا سيما في قطاع النفط الحيوي، وبلا مكونات نقدية لذلك القطاع

ذاته، وبلا أنشطة للخدمات، وبلا أي رفع للقيود المفروضة على النقل الجوي، وبلا موارد مالية، اللهم إلا ما يكفي العراق لسداد متأخراته المستحقة لمختلف المنظمات الدولية، والقائمة تطول.

ينبغي لمجلس الأمن أن يقبل هذه الخطوات وأن يقرها، لأن المأساة الإنسانية التي يعانيها الشعب العراقي، والتي تجري فصولها الآن منذ سنين طويلة سوف تبقى ببساطة وصمة على ضميرنا. وستواصل تونس العمل يوميا في مجلس الأمن، كما تفعل بانتظام، من أجل تحسين حالة الشعب العراقي في محنته البالغة الشدة، قبل فوات الأوان.

وثالثا، سأتطرق لمسألة تنفيذ قرارات مجلس الأمن. توفر قرارات المجلس بشأن العراق إطارا قانونيا وتحدد التزامات العراق، وخاصة في مجال نزع السلاح. كما يتجلى فيها التزام المجلس بتعديل نظام الجزاءات الموقعة على العراق، أو، بعبارة أخرى، التخفيف من وطأة الجزاءات ومن ثم رفعها تماما مرة واحدة، رهنا بتعاون العراق في الوفاء بالتزاماته.

تلك القرارات يجب تنفيذها بنية حسنة من جانب جميع الأطراف. ولا بد لمبدأ سيادة جميع الدول وسلامتها الإقليمية، وهو من المبادئ الأساسية في الميثاق، ويرد في كافة قرارات المجلس بشأن العراق، من أن يحظى باحترام الجميع، بما في ذلك أعضاء المجلس، بما أن قرارات المجلس هي التعبير الجماعي عن إرادته. والشرعية في الواقع، شأنها شأن القانون، غير قابلة للتجزئة. فالأمر يتعلق بمصداقية وفعالية أعمال هذا الجهاز، الذي يضطلع بمسؤولية كبيرة عن صون السلام والأمن الدوليين. وفي هذا الصدد، أود أن أذكر أنه ينبغي إعادة النظر في مسألة مناطق حظر الطيران.

علاوة على ذلك، وتسهيلا لتنفيذ تلك القرارات، ينبغي بذل كل جهد لتجنب الغموض الذي هو أبعد شيء عن أن يكون بنّاء، ولا يؤدي إلا إلى تعقيد عملية تنفيذها على أرض الواقع. ويجب لذلك أن ينظر المجلس في إمكانية إبداء الإيضاحات اللازمة لبعض القرارات، كالقرار ١٢٨٤ (١٩٩٩)، لأن هذه القرارات بدون ذلك معرضة لخطر أن تبقى مجرد حبر على ورق. ولو صار الحال هكذا، فلن يكون في ذلك تسهيل للحل الشامل، ولن تخف آلام الشعب العراقي، ولن تزداد سرعة تحقيق أهداف المجلس. وينطبق هذا أيضا على أي قرار يعتمد في المستقبل، بل هو أكثر انطباقا على القرارات التي تستحدث تغييرات كبيرة وتدخلها على النظام الحالي.

أما عن العراق ذاته، فهو يتعاون مع الأمم المتحدة ولجنة نزع السلاح طوال عدة سنوات. ولا بد من استمرار هذا التعاون، الذي يجب الاعتراف به وإبداء التقدير له على الوجه الواجب، بهدف حل المشاكل المعلقة الباقية، لأنه لا غنى عن إسهامه. ويجب تشجيعه عن طريق الحوافز ومن خلال توفير أمل حقيقي وملموس في أن يرى الضوء في آخر النفق في نهاية المطاف، أي في أن يشهد رفع الجزاءات، حتى يتسنى له استعادة مكانه في مجتمع الأمم.

رابعا، أتناول مسألة التسوية في المنطقة بعد انتهاء الصراع. لقد ظل العراق طيلة ١١ عاما حتى الآن خاضعا لحظر واسع النطاق للغاية. وهذه حالة مؤلمة، سواء من الوجهة الأدبية أو الإنسانية. وهي من الوجهة الجغرافية السياسية تشكل عاملا من عوامل زعزعة الاستقرار في المنطقة. ومن الواضح أن هذا لا يحقق أهداف المجلس. ولهذا السبب نرى أنه لا ينبغي أن يستمر النظر إلى مسألة العراق من زاوية الجزاءات والقسر وحدها. فللسبل السياسية والدبلوماسية مزاياها، وينبغي استلهامها في الأخذ بنهج جديد إزاء هذه المسألة من جانب المجلس، بهدف الإسراع بقدوم حل شامل يسهل التوصل إلى تسوية نهائية للمسائل المعلقة، كالمفقودين الكويتيين والممتلكات الكويتية، ويكفل

لجميع بلدان المنطقة، وأؤكد، لجميع بلدان المنطقة، الأوضاع اللازمة للأمن والاستقرار والتعايش السلمي، أو في كلمة واحدة، السلام. ويمكن للحكومات والشعوب المعنية أن تتخذ من هذا السلام ركيزة لإقامة علاقات طيبة لحسن الجوار والتعاون تحقيقاً لمصلحتها المشتركة في كنف الثقة المستعادة.

ولا سبيل للخروج بالمشكلة العراقية من المأزق الذي آلت إليه سوى التفاوض، ورسم الحل الشامل في نهاية المطاف، وهو الأمر الذي ندعو إليه جميعاً. ولقد دعت تونس إلى التفاوض على الدوام منذ انضمامها إلى مجلس الأمن. فأبدينا ترحيبنا بالحوار الذي بدأ في شباط/فبراير الماضي في نيويورك بين وفد حكومي عراقي وبين الأمين العام كوفي عنان. بيد أن هذه العملية لم تستمر بين الطرفين كما كان متوقعاً. وعلى مجلسنا أن يشجع على استئناف هذا الحوار بأسرع ما يمكن. فقد حان الوقت للبدء بشيء من الحركة أو بدينامية تتيح لنا المضي قُدما؛ وإلا فسوف يظل الوضع متسماً بالركود، وكم سيتكبد العراق وشعبه والمنطقة ثمناً لذلك؟ إنها منطقة تعيش في حالة غليان بسبب الحالة في الأراضي العربية المحتلة. وهي منطقة يعاني فيها الرأي العام المرارة والإحباط، ترقباً على أحر من الجمر لهبوب نسمات السلم والمصالحة.

ويحدونا الأمل في أن يستلهم المجلس هذا النهج الشامل في أعماله المقبلة. وهو النهج الذي ندعو للأخذ به في الوقت الذي ينظر المجلس بالفعل في مشروع لاستعراض نظام الجزاءات.

السيد كولبي (النرويج) (تكلم بالانكليزية): تعلق النرويج أهمية قصوى على إيجاد تسوية فورية ودائمة لهذه المسألة. ونذكّر في الوقت نفسه بخلفية ومقاصد الجزاءات المفروضة على العراق، والتي ترتبط ارتباطاً واضحاً بمنع العراق من أن يشكل مرة أخرى تهديداً للسلام والأمن في المنطقة. ونحن ملتزمون بالفروض الأساسية لإنهاء هذه التدابير. ولا يمكن أن تحدث تسوية دائمة، ولن تحدث هذه التسوية، إلا على أساس التعاون العراقي الكامل مع المجتمع الدولي، انسجاماً مع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، بما فيها قرار المجلس ١٢٨٤ (١٩٩٩).

والمتطلبات الأساسية للتعاون مع المجتمع الدولي بسيطة. ويشترك جميع أعضاء المجلس في الموافقة عليها. وهي معقولة إذا ما نُظر إليها في ضوء السجلات السابقة لامتثال السلطات العراقية.

تتمثل الرسالة الأساسية الموجهة من المجتمع الدولي إذن في أن المفتاح لفتح باب الجزاءات ينفذ من خلال التعاون الكامل. وهذا المفتاح في يد العراق. وقد كنا من جانبنا حريصين على إدارة هذا المفتاح على الوجه الصحيح من أجل رفع الجزاءات.

أما مفتشو الأسلحة فلا بد من السماح لهم بدخول العراق، ولا بد للعراق أن يبدي استعداده للتعاون بشكل كامل مع لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش. ونحن نثق ثقة كاملة في رئيس اللجنة السيد هانز بليكس، والفريق العامل معه. وفي مجال أسلحة الدمار الشامل، وخاصة بعد أن قامت العراق باستعمال هذه الأسلحة، لا يمكن للمجتمع الدولي أن يصدر ما يؤكد أن العراق قد أوفى بالتزاماته دون ضمانات معقولة. و لم يطلب المجتمع الدولي أكثر ولا أقل من ذلك.

ويؤسفنا علاوة على ذلك أن نعود إلى مسألة المفقودين والممتلكات المسروقة. ويساورنا قلق عميق إزاء محنة المفقودين وأسرهم من رعايا الكويت والدول الثالثة.

ومن المزعج أنه لم يجر إحراز تقدم في هذا السبيل. ونحث العراق على أن يكفل على وجه السرعة إعادة كل رعايا الكويت والدول الأخرى أو رفاتهم. وواضح أنه لا بد من رفض البيانات العراقية التي تهاجم المنسق الرفيع المستوى، السفير فورونتسوف. ولا نستطيع أن نفهم لماذا لا تتحقق الشفافية المطلوبة فيما يتعلق بالمفقودين والممتلكات المسروقة من خلال التعاون مع الأمم المتحدة.

والحالة الإنسانية للشعب العراقي هي أهم الشواغل التي تساور النرويج. فما زالت الأوضاع المعيشية البائسة لمختلف شرائح السكان المدنيين في العراق تثير فينا الفزع. ولعل من التبسيط المفرط أن نحدد سبباً واحداً لهذه الظروف المعيشية والمشكلات الصحية الصعبة. فهناك أسباب متباينة لهذه الحالة. ولدينا مع ذلك شواهد قوية لا على جدوى البرنامج الإنساني في العراق، عملاً بالقرار ٩٨٦ (١٩٩٥)، فحسب، بل على ضرورته أيضاً. وبالتالي فإن مما يثير قلقنا بشكل خاص أن ٢,٢ بليون دولار، من الأموال التي يقصد بها أن تلبي هذه الأهداف الإنسانية، ما زالت دون استعمال في حساب الضمان التابع للأمم المتحدة.

ومن السذاجة الزعم بأن الاستفادة الكاملة من برنامج النفط مقابل الغذاء سوف تحل وحدها كل القضايا المعلقة المتعلقة بتنمية البنية الأساسية الاقتصادية والاجتماعية في العراق، ولسنا نزعم ذلك. بيد أن السلطات العراقية تتحمل المسؤولية الرئيسية عن استعمال كل الوسائل التي أتاحتها لها الأمم المتحدة لتلبية الاحتياجات العاجلة. وفضلاً عن ذلك لا بد لهذه السلطات من أن تضمن أولويات في الميزانية وأن تتخذ غير ذلك من التدابير المناسبة للوفاء بهذه الاحتياجات.

وتعلق النرويج أهمية كبيرة على توافر عنصر نقدي للأغراض الإنسانية في إطار البرنامج الإنساني من أجل السماح بشراء السلع المنتجة محلياً، مما يحفز على تطوير الموارد المحلية. ولسنا بحاجة إلى القول بأن رغبتنا الأساسية، مع ذلك، لا تزال هي التعاون العراقي الكامل مع الأمم المتحدة، بما يؤدي إلى إنهاء الجزاءات، وبالتالي إلى السماح بعودة الاقتصاد إلى حالته الطبيعية. ولا يزال القرار ١٢٨٤ (١٩٩٩) هو الإطار الشامل الذي يتضمن الشروط اللازمة لرفع الجزاءات المفروضة على العراق.

وانتظاراً للتعاون الذي نأمل فيه جميعاً، والذي لا يلوح في الأفق حتى الآن، نرى من جانبنا أن عدم الانخراط في محاولة ملموسة تركز على النتائج لإعادة النظر في الكيفية التي تسير عليها الجزاءات في الوقت الراهن تصرف يفتقر إلى المسؤولية. إذ تقع على عاتقنا مسؤولية جماعية في إجراء تقييم شامل للممارسات الحالية والنظر في كيفية تحسينها.

واستناداً إلى تجربتي الشخصية، في رئاسة لجنة مجلس الأمن المنشأة بموجب القرار ٦٦١ (١٩٩٠)، أظن أن جميع الأعضاء يوافقونني على ضرورة إجراء تحسينات وتغييرات فورية على معالجة واردات العراق من السلع. وقد سلط الأمين العام الضوء على ذلك أيضاً في تقريره الأخير المؤرخ ١٨ أيار/مايو ٢٠٠١ (S/2001/505)، عن تنفيذ برنامج النفط مقابل الغذاء. وينبغي أن نصغي إلى ندائه الموجه إلى أعضاء مجلس الأمن لكفالة قدر أكبر من الفعالية في تنفيذ هذا البرنامج. وهذا لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال التخلي قدر المستطاع عن بعض الإجراءات المعقدة والمستنفدة للوقت التي تنطوي عليها الممارسة الراهنة.

ونرى أن يقتصر تركيز اللجنة على البنود التي تمثل تهديداً ذا صبغة عسكرية أو تنطوي على مخاطر للاستعمال المزدوج. ونرحب بإجراء تبسيط كبير للإجراءات تحقيقاً لهذا الهدف.

وخطوة كهذه تتطلب اعتماد قائمة سلع تخضع للرقابة، أي ما يسمى قائمة استعراض السلع. وأعتقد أن من المهم أن نلاحظ هنا أن تلك الفكرة، مع أنها جديدة، تعبر، في الحقيقة، عن واقع أن لدينا حقا قائمة شاملة للرقابة طوال ١١ عاما. وباستثناء بعض البنود القليلة التي تقرر البت فيها بسرعة، فإن الغالبية العظمى من البنود المتجهة إلى العراق كانت خاضعة للتمحيص الدقيق للجنة الجزاءات. ونعرف جميعا أن ذلك النهج كان معقدا وغير ضروري. والأهم أنه يمكن أن يؤدي إلى عقبات غير مرغوب فيها أمام تدفق مواد هامة. وإن تقييد نطاق رقابة لجنة الجزاءات على بنود حساسة محتملة، بطرح كل البنود الأخرى جانبا يتمشى في رأينا، مع المنطق السليم.

علاوة على ذلك، تؤيد النرويج المشاركة المتزايدة من الدول المجاورة للعراق في تطبيق تدابير الأمم المتحدة الفعالة، وبالتالي إرسال رسالة واحدة متجددة من المجتمع الدولي إلى السلطات العراقية. وفي الوقت نفسه، فإن شواغلها المشروعة من الضروري أن توضع في الاعتبار التام. وفي استكشاف سبل تعزيز وسائل رقابة الأمم المتحدة، ينبغي أن نهتدي بتحليل شامل، بالتشاور الوثيق مع الدول المعنية.

إن المجلس، باعتماده الإجماعي للقرار ١٣٥٢ (٢٠٠١)، يواجه تحديا ومسؤولية في وقت واحد بخصوص إصلاح تنفيذ البرنامج الإنساني. وهذه هي المهمة الأساسية التي علينا أن نقوم بها بحلول ٣ تموز/يوليه.

باختصار، المسألة الأساسية المعروضة علينا اليوم هي الخيار التالي بين بديلين: إما أن ننتهز هذه الفرصة لتبسيط وتعزيز تدفق السلع المدنية اليومية إلى العراق بشكل جذري، مما يثبت، بما يتجاوز أي شك، أن المجتمع الدولي يولي أهمية قصوى للشواغل الإنسانية، بينما يضع السلع الحساسة تحت الرقابة؛ وإما أن نبقي على الوضع الراهن. وهذا يبدو في الحقيقة الخيار الآخر الوحيد. إن استمرار الوضع الراهن سيعني الاستمرار في فرض رقابة معوقة ومضيعة للوقت على كل السلع الموجهة للعراق تقريبا. وهذا الإجراء من شأنه أن يتعارض مع مصالح المدنيين العراقيين.

إن الخيار واضح. يجب أن ننتهز هذه الفرصة المتاحة لنا ونبدأ التحرك بوضوح بعيدا عن الوضع الراهن.

السيد فالديفيسو (كولومبيا) (تكلم بالاسبانية): هذه المناقشة تجري في وقت يجري فيه مجلس الأمن مفاوضات لإجراء بعض التغييرات في برنامج النفط مقابل الغذاء. ونحن، باعتبارنا أعضاء بمجلس الأمن، ندرك المسؤولية التي يلقيها على عاتقنا سائر أعضاء الأمم المتحدة لتمثيلهم في هذا الجهاز الهام، الموكول إليه صون السلم والأمن الدوليين. وبالتالي، فإننا نرى من الملائم أن يراعي مجلس الأمن، في بعض المناسبات، مثل هذه، وجهات نظر سائر أعضاء الأمم المتحدة قبل اعتماد قرارات هامة بشأن مسائل بالغة الأهمية.

النقطة الأولى التي نود أن نطرحها هي أن هذا الأمر يظهر في جدول أعمال مجلس الأمن بالتحديد بسبب أثره على السلم والأمن الدوليين. وهذا هو سبب تعرض حكومة العراق لنظام الجزاءات.

لقد اعتمد مجلس الأمن برنامج النفط مقابل الغذاء كتدبير مؤقت لتخفيف الاحتياجات الإنسانية للشعب العراقي، الذي تضرر بنظام الجزاءات. وآخر تقرير

للأمين العام، بخصوص هذا الموضوع، في الوثيقة S/2001/505، ينتهي إلى أنه بالرغم من الحدود والمصاعب التي قيدت التنفيذ الفعال لبرنامج النفط مقابل الغذاء، فإنه أسهم، ليس فقط في وقف التدهور في ظروف معيشة الفرد العراقي العادي بل وفي تحسينها أيضا.

ويبرز التقرير أيضا جوانب البرنامج الإنساني التي يمكن إجراء تحسينات فيها لتحسين أدائه. وهذه تتضمن توسيع ما يسمى "القوائم الخضراء" لتضم قطاعات أخرى لكي تشمل كل أنواع المواد، عدا تلك المشار إليها في القرار ١٠٥١ (١٩٩٦)؛ وتبسيط خطة التوزيع وجعلها أكثر مرونة؛ وتخفيض العدد الكبير من الطلبات التي لا تزال معلقة وتحديد العناصر التي تعتبر ذات استخدام مزدوج بدقة أكبر. ومن هذه الجوانب والجوانب العديدة الأخرى، من الواضح أن من الممكن إجراء تحسينات في برنامج النفط مقابل الغذاء، الذي ينبغي أن يكون له أثر إيجابي على الوضع الإنساني للشعب العراقي. إلا أننا لكي نضمن الأداء المناسب للبرنامج، يجب على حكومة العراق أن تتعاون. وقد بين الأمين العام أن

"من الضروري لحكومة العراق أن تضع أولويات لتعاقداتها، معطية اهتماما خاصا لقطاعات الأغذية والصحة والتغذية". (S/2001/505، الفقرة ١٣٢)

وهو يذكر أيضا ضرورة تجنب التأخيرات في تقديم الطلبات والإسراع بإصدار خطابات ائتمان غير مفتوحة للطلبات التي يوافق عليها بالفعل.

خلال الاستعراض غير الرسمي الذي أجراه مكتب برنامج العراق لقطاعات العقود المعلقة، أكد من جديد ضرورة أن يكون أعضاء لجنة الجزاءات الذين يوقفون العقود أكثر وضوحا فيما يتعلق بمعايير تقييمهم هذا، وأن يعرفوا بشكل أوضح العناصر التي يعتبرونها مثيرة للمشاكل في التصدير إلى العراق. ومن هذا المنطلق، ستلقي "قائمة استعراض السلع" التي تقترحها المملكة المتحدة المزيد من الضوء على العناصر التي يعتقد المجتمع الدولي أن العراق لا يجوز أن يحصل عليها حتى يمنع من إعادة تسليحه.

وأقل ما يمكن توقعه من أعضاء مجلس الأمن هو أن نمتثل لقراراتنا. ووفقا لذلك، ومع مراعاة الاتفاق في القرار ١٣٥٢ (٢٠٠١)، فإن أعضاء مجلس الأمن يدرسون في الوقت الراهن مقترحات مختلفة لتحسين أداء برنامج النفط مقابل الغذاء. وبتنسيق من المملكة المتحدة، عقدت اجتماعات خبراء تتعلق بنص مشروع قرار ومرفق بالخطوات الإجرائية. وهذه المشاورات بين الخبراء كانت مفيدة وأحرز تقدم كبير. ونأمل أن تشارك كل الوفود بشكل بناء في وضع نص يعتمد بتوافق الآراء في الأيام المقبلة. وبهذه الطريقة فقط، سنكون ممتثلين لقراراتنا.

إن الجزاءات ليست غاية في حد ذاتها. إنها مجرد أداة بيد مجلس الأمن لصون السلم والأمن الدوليين. وينبغي ألا ننسى أنها بهذا بديل عن استخدام القوة. وفي هذه الحالة، من المهم لحكومة العراق أن تتفهم بشكل واضح ما يتوقعه المجتمع الدولي منها، بما في ذلك ضمانات للأمن الإقليمي، قبل رفع الجزاءات. ولهذا فإن اتخاذ قرار يتيح إدخال التغييرات الضرورية على برنامج النفط مقابل الغذاء، يكون مقبولا لجميع أعضاء المجلس ويتفق مع روح القرار ١٣٥٢ (٢٠٠١)، سيساعد على تهيئة توافق آراء بين مجلس الأمن والعراق، مما يؤدي بالتالي إلى رفع الجزاءات.

السيد كوتشنسكي (أوكرانيا) (تكلم بالانكليزية): أولا وقبل كل شيء، يعرب وفدي عن امتنانه وتقديره العميقين لكم، سيدي، ولوفد الاتحاد الروسي لعقد هذه الجلسة الهامة المفتوحة لمجلس الأمن في الوقت المناسب.

لا تزال الحالة الإنسانية في العراق تمثل إحدى المشاكل الحساسة جدا التي تواجه المجلس والتي تظل محط اهتمامه. لقد أسفرت الجهود الجدية المتواصلة التي يبذلها المجلس ومكتب برنامج العراق لتعزيز فعالية البرنامج الإنساني عن تحسين الحالة الإنسانية في العراق وتخفيف الحالة الحرجة في بعض القطاعات.

وحسبما لاحظ الأمين العام، وأصاب، في تقريره إلى المجلس المؤرخ ١٨ أيار/مايو ٢٠٠١ (S/2001/505):

"فخلال السنوات الأربع الماضية لم يسهم البرنامج في وقف التدهور في الأحوال المعيشية للإنسان العراقي فحسب، وإنما في تحسين هذه الأحوال أيضا".

وفي الوقت نفسه أحاط الأمين العام علما كذلك بأن إنجازات البرنامج ... لا ينبغي أن تؤدي بنا إلى الإحساس بالرضا الذاتي. وفي هذه القاعة، استمعنا مرارا وتكرارا إلى الرأي بأن برنامج النفط مقابل الغذاء لن يؤدي إلى حل شامل للأزمة الإنسانية في العراق؛ وتقتضي الضرورة أن يتخذ المجلس تدابير حاسمة استنادا إلى نهج جديد تماما لتنفيذ البرنامج الإنساني.

ومنذ فترة شهر فقط، قبل نهاية مرحلة عادية أخرى ضمن البرنامج الإنساني، بدأ المجلس عملا هاما، نرى أنه سيسفر عن نتائج بعيدة الأثر يرمي إلى تطوير ترتيبات جديدة لتنفيذه.

وأعرب المجلس في قراراه ١٣٥٢ (٢٠٠١)، المؤرخ ١ حزيران/يونيه، عن عزمه على النظر في وضع ترتيبات جديدة يكون من شأنها أن تحسن إلى حد كبير تدفق السلع الأساسية والمنتجات إلى العراق وتسهل التجارة المدنية والتعاون الاقتصادي مع العراق. وليس لدى أي فرد اليوم أي شك في أن هذا العمل ينبغي أن يحدث تغييرات جادة في عمل البرنامج، الذي ينبغي أن يؤدي بدوره إلى تغييرات كبيرة في الحالة الإنسانية في البلد. وفي إطار هذه الاعتبارات ينظر بلدي إلى المهام التي تواجه المجلس فيما يتعلق بصياغة مشروع قرار يرسي أسس مراحل البرنامج الإنساني في المستقبل.

ومن هذه النقطة بالذات، من وجهة نظر التحديات الإنسانية والمهام الأمنية التي تواجه مجلس الأمن في العراق، بحثنا مشروع القرار الذي قدمته المملكة المتحدة ومشروع القرار الذي قدمته فرنسا وسوف نبحث مشروع القرار الذي عرضه الاتحاد الروسي.

ونأمل بإخلاص أن تساعدنا مناقشة اليوم في التصدي للحالة الراهنة بطريقة شاملة جدا ويحدونا الأمل أن نجد السبل لحل المشاكل القائمة حاليا.

ولكي يتسنى تغيير الوضع الراهن وتحسين الحالة الإنسانية ينبغي أن يبحث المجلس الآلية القائمة حاليا، التي تنظم بيع أو توريد السلع الأساسية إلى العراق. ونعتقد بأن قاعدة "كل ما هو غير محظور مسموح به" تمثل النهج الصحيح للمشكلة، ولكن ذلك يقتضي أن يكفل المجلس أن كل شيء محظور توريده إلى العراق مفصل ومحدد على أكمل وجه. ولن يتمكن مكتب برنامج العراق ولجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش، من النظر في عقود العراق على نحو أكثر فعالية إلا من خلال نهج كهذا.

وبالرغم من أننا نشعر بالقلق بصورة مشروعة إزاء إمكانية استخدام السلع ذات الغرض المزدوج دون سيطرة، وبخاصة مع عدم وجود آلية رصد دولية في العراق، يتعين علينا بالرغم من ذلك أن ندرس دراسة متعمقة كل النتائج المحتملة المترتبة على اعتماد قائمة مراقبة السلع للنظر في العقود المعلقة. ويقدم الأمين العام في تقريره أمثلة متكررة

عن مدى خطورة تأثير ممارسة تعليق العقود في تنفيذ المهام في إطار برنامج العراق.

وإذا تجاهلنا هذه الاهتمامات، فسوف تحبط المشكلة بلا هوادة مساعينا، وهكذا تذهب أدراج الرياح جهودنا الرامية إلى تحسين الحالة الإنسانية في العراق. ونعتقد بأنه ينبغي أخذ هذه المشكلة في الحسبان في عملية اعتماد قائمة استعراض السلع. وينبغي أن يحدد المجلس طريقة اعتماد العقود التي تشمل السلع المدرجة في هذه القائمة بصفتها عناصر رئيسية وبدونها تصبح العقود بلا فائدة. وتحقيقا لهذه الغاية، من الضروري إنشاء آلية تابعة للأمم المتحدة لكي ترصد الاستخدام النهائي لتلك السلع في إطار الحدود التي تقررها العقود.

ونعتقد أيضا بأن من الضروري تهيئة الأوضاع الملائمة لإجراء إصلاحات اقتصادية في البلد يكون من شأنها أن ترسي أسس تنمية قائمة على الاعتماد الذاتي وتوفر موارد إضافية مطلوبة أساسا لتلبية الاحتياجات المدنية للشعب العراقي. وفي هذا السياق، نؤيد الأحكام التي تجعل بالمستطاع اجتذاب الاستثمارات الأجنبية، وبصورة رئيسية في قطاع النفط من اقتصاد البلد، وتقديم خدمات شتى في عملية تنفيذ البرامج والمشاريع. وإضافة إلى ذلك، يمكن لاستخدام ما يسمى ”عنصر النقد“ في جميع القطاعات في العراق، وفقا للقرار ١٣٣٠ (٢٠٠٠)، أن يسهم إلى حد كبير في تغيير الحالة الإنسانية وانعاش الاقتصاد الوطني.

قضية ضمان تعاون العراق في تنفيذ القرارات التي يتخذها المجلس مسألة منفصلة. لقد دأب وفدنا على مطالبة العراق بأن يتعاون مع المجلس كشرط أساسي لرفع العقوبات. ولا يزال موقفنا بأن امتثال العراق لأحكام قرارات مجلس الأمن وبخاصة القرار ١٢٨٤ (١٩٩٩) المتعلق بإنشاء آلية تفتيش دولية، يشكل خطوة ملموسة نحو رفع العقوبات. وفي الوقت نفسه، ليس بوسعنا أن نتجاهل الاهتمامات التي أعرب عنها عدد من الوفود بشأن سمة الغموض التي تتصف بها بعض الأحكام في ذلك القرار. ومن الواضح أن بالمستطاع ضمان تعاون العراق بالاستماع إلى صوته واهتماماته وأخذها في الحسبان بنزاهة.

ونعتقد أن استمرار الحوار بين الأمين العام للأمم المتحدة والعراق، الذي بدأ في شباط/فبراير ٢٠٠١، يؤدي دورا هاما بصفة خاصة في هذا الصدد.

وحقيقة أننا نناقش قضية العراق في هذا اليوم، مع وفود من غير الأعضاء في المجلس، تثبت مرة أخرى أن حل هذه المشكلة ليس حقا مقصورا على أعضاء المجلس. فقضية العراق تثير اهتمامات مشروعة لدى الدول المجاورة والدول البعيدة عن المنطقة. ومن الأهمية البالغة أن نأخذ في الحسبان آراء واهتمامات تلك البلدان وأن نمكنها من المشاركة في تطوير النهج الجديدة للمجلس. وبصدد القيام بذلك ينبغي أن نسترشد بمبدأ أن التعاون بين هذه الدول والعراق ينبغي المحافظة عليه بكل الوسائل.

وينبغي أن يكون لدى مجلس الأمن تفهم واضح لنطاق تنفيذ التدابير التي سوف يقرها. وعليه أيضا التأكد من أن هذه التدابير تمثل خطوة إلى الأمام ولا تؤدي إلى طريق مسدود آخر في معالجة مسألة العراق. ومن أجل تحقيق ذلك، من المهم أن تحظى بدعم من بلدان المنطقة وأن تساعد على ضمان تعاون العراق في تنفيذها.

السيد نيوور (موريشيوس) (تكلم بالانكليزية): نشكركم، السيد الرئيس، على عقد هذه الجلسة الهامة بناء على طلب السفير لافروف، سفير الاتحاد الروسي، الذي نتوجه إليه بالشكر أيضا.

لقد كانت حرب الخليج قصيرة الأجل، وانتهت بسرعة بسحب العراق لقواته الغازية من الكويت تحت

ضغط عسكري وسياسي ساحق من المجتمع الدولي. واليوم، وبعد مرور عشر سنوات، ما زالت هذه الحرب تطرح ظلا ثقيلا على السلم في الخليج وفي منطقة الشرق الأوسط. لقد كانت نتيجة الحرب واضحة منذ البداية، وهي تذكرة لنا جميعا بأن أيام تحقيق الأطماع الإقليمية عن طريق المغامرات العسكرية قد انقضت، وأن المجتمع الدولي لن يتغاضى عن أي مسعى من هذا القبيل من جانب أي أمة. كان غزو الكويت عملا انتهك المبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة بشكل خطير. وكان لرد الفعل القوي من جانب المجتمع الدولي من أجل إنهاء الغزو ما يبرره تماما.

ومن المؤسف أن نتائج الحرب كانت بشعة بالنسبة للشعب العراقي. فالواردات الآتية إلى بلده تتم في ظل نظام الجزاءات الذي فرضته الأمم المتحدة بغرض التحكم في اقتناء العراق للمواد التي يمكن أن تستخدم لإنتاج أسلحة الدمار الشامل. وصادرات نفطه محددة حاليا بغرض رصد إيراداته ونفقاته لنفس الغرض. وتقتضي الجزاءات أيضا تفتيش مرافق الإنتاج الحربي في العراق لضمان إنهاء قدرته على إنتاج الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل، بصورة نهائية.

إن تنفيذ الجزاءات يتطلب تعاونا كاملا من حكومة العراق من أجل ضمان تحقيق أغراض الجزاءات دون إلحاق ضرر غير ضروري بشعب العراق. وأود أن أضيف هنا أن نظام الجزاءات قد يكون غير مثالي، ولكن يستطيع العراق التصدي لأوجه القصور فيه من خلال عملية حوار بناء مع مجلس الأمن.

لكن من المؤسف أن تنفيذ الجزاءات كان دائما صعبا، بسبب عدم إجراء حوار ملائم أساسا. وهذا يظهر بوضوح من أن برنامج النفط مقابل الغذاء، الذي يستهدف تيسير توفر السلع والخدمات الأساسية لم يكن عملية سلسة قط، مما أدى إلى استمرار حالات نقص الأغذية والأدوية والسلع الأخرى مع ما يترتب عليه من آثار مدمرة على شعب العراق. وانتشرت حالة إنسانية شاقة في العراق على مر السنين نتيجة لفرض نظام الجزاءات. وفي الوقت نفسه، ونظرا لعدم تعاون العراق، منعت لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش من القيام بأعمالها التفتيشية داخل العراق تنفيذا لولايتها بموجب قرارات مجلس الأمن.

وضع الجمود الحالي لا يمكن السماح باستمراره. فالحالة الإنسانية تظل بالغة السوء منذ وقت طويل واتخذت حجما خطيرا بحيث لا يستطيع المجتمع الدولي الوقوف دون اكتراث حيالها. ففي الشهور الأخيرة، كان هناك طلب متزايد من جانب الرأي العام الدولي بتخفيف حدة الجزاءات المفروضة على العراق. وفي مجلس الأمن أيضا دعا عديد من الأعضاء بما في ذلك موريشيوس، من الذين يشعرون بمعاناة الشعب العراقي، إلى الأخذ بمبادرات جديدة يمكن أن تشرك العراق في حوار بناء من أجل الخروج من المأزق الحالي.

وقام الأمين العام، بدوره، بكل جهد ممكن في هذا الصدد. لقد رحبنا بعملية الاستعراض التي جرت في واشنطن العاصمة وفي لندن بغية تخفيف حدة الجزاءات المفروضة على العراق. ويساهم وفدي في المناقشات التي يجريها مجلس الأمن على مستوى الخبراء بغرض وضع مجموعة من التدابير التي تخفف من شدة الجزاءات المفروضة على العراق، وإن كانت لا تعفي العراق تماما من الوفاء بمسؤولياته بموجب قرارات المجلس ذات الصلة. ويجب أن يستمر هذا العمل الهام.

ونغتنم هذه الفرصة لحث العراق على الاستجابة للجهود التي يبذلها المجتمع الدولي لتخفيف الجزاءات التي يخضع لها وعلى اتخاذ بعض الخطوات الملموسة من جانبه كإجراء مقابل. ونعتقد أن العراق عليه، كخطوة أولى في هذا الاتجاه أن يستأنف التعاون مع لجنة الأمم المتحدة للرصد

والتحقق والتفتيش والسماح للمفتشين المعينين من القيام بعملهم داخل البلد. ونرى أن العراق في غير حاجة إلى الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل. ويجب ألا يجد العراق صعوبة في طمأنة المجتمع الدولي بأنه لا خطط لديه في هذا الصدد. أخيرا وليس آخرا، يجب على العراق أن يغلق الفصل المؤلم المتصل بالكويت بإبداء الاحترام الكامل لسيادة دولة الكويت وسلامتها الإقليمية بإعادة تراثها التاريخي والثقافي، بما في ذلك محفوظات الكويت وعودة الأشخاص الكويتيين المفقودين.

إن هذا الاجتماع يعقد في نقطة حاسمة من مسألة العراق الهامة بالأمم المتحدة. ويأمل وفدي أن تكون مناقشتنا هادئة ومركزة، حتى تساعد مجلس الأمن، في النهاية، في البحث عن أسلوب عملي للمضي قدما فيما يتصل بمسألة العراق وهي مسألة صعبة.

السيد كاسي (مالي) (تكلم بالفرنسية): يجتمع مجلس الأمن اليوم للنظر في الحالة الإنسانية في العراق، إثر طلب مقدم من الاتحاد الروسي. ويشعر وفدي بالامتنان لكم، السيد الرئيس، لإيجاد الشكل المثالي لهذا الاجتماع الهام. وأود أيضا أن أنقل شكر وفدي لمكتب برنامج العراق، الذي يضطلع، بتفان، بالجزء الأكبر من العمل الخاص بتنفيذ هذا البرنامج الإنساني. وتشعر مالي بقلق عميق إزاء الحالة الإنسانية في العراق، التي تستحق النظر فيها بعناية، كما يحدث اليوم.

إن المعلومات التي وفرها الأمين العام، من خلال التقارير المنتظمة التي يقدمها إلى المجلس، تبين أن برنامج النفط مقابل الغذاء ساعد خلال السنوات الأربع الأخيرة، على وقف زيادة تردي الأحوال المعيشية للعراقيين العاديين وأدى إلى تحسن الأحوال المعيشية في بعض الحالات، وأن الطابع الإنساني للبرنامج يجب المحافظة عليه. إننا نؤيد الأمين العام في هذه النتائج. ولذلك نؤمن بأنه يجب القيام بكل ما يمكن من أجل تحقيق جميع الأهداف الإنسانية للبرنامج.

وفي هذا السياق، نود أن ننضم إلى الأمين العام في ندائه الموجه إلى الحكومة العراقية من أجل إيلاء الأولوية لتلبية الاحتياجات الأساسية للشعب من خلال زيادة استيراد الأغذية والإمدادات الصحية والطبية. ويأسف وفد بلادي لعدم تقديم أي طلب لشراء مثل هذه المنتجات إلى لجنة الجزاءات خلال المرحلة التاسعة من البرنامج، رغم تكديس الأموال الطائلة في حساب الضمان.

إن الأوضاع الغذائية والصحية في العراق غير مقبولة بصورة خاصة، فعدد السعرات الحرارية التي يحصل عليها الأطفال متدن للغاية، كما أن الأهداف المتوخاة للتغذية والمحددة في خطط التوزيع لم تتحقق.

وفي ضوء هذا الموقف، ينبغي للمجلس أن يتخذ من الخطوات ما يخفف من الأثر المدمر للجزاءات على السكان المدنيين. وفي هذا الصدد، يعرب وفد بلادي مجددا عن شعوره بالقلق البالغ إزاء ضخامة عدد العقود التي تعلقها اللجنة المنشأة بموجب القرار ٦٦١ (١٩٩٠). ونتفق مع الأمين العام في أن هذا يشكل إحدى العقبات الرئيسية التي تعترض التنفيذ السليم للبرنامج الإنساني. ولهذا، يرحب وفدي بتوصية الأمين بتوسيع القوائم الخضراء في شتى القطاعات بحيث تشمل جميع البنود ما عدا تلك التي يشملها القرار ١٠٥١ (١٩٩٦). وينبغي للجنة الجزاءات أن تكثف من جهودها بعناية وعلى وجه السرعة لبحث تطبيقات العقود بغية خفض عدد العقود المعلقة خفضا كبيرا.

وترحب مالي بالنظام الجديد للجزاءات الذي يناقشه المجلس حيث أنه يهدف إلى تخفيف الآثار الضارة للجزاءات المفروضة من ١١ عاما، على السكان المدنيين. ومن شأن هذا النظام أن يزيل القيود المفروضة على استيراد السلع

للاستهلاك المدني والاحتياجات الأساسية، انطلاقا من مبدأ جواز الترخيص بكل ما ليس عليه حظر صريح. فالمبدأ العكسي المطبق في الوقت الحاضر هو سبب ذلك العدد الكبير المفرط من العقود التي تعلقها اللجنة المنشأة بموجب القرار ٦٦١ (١٩٩٠).

غير أننا نرى أن ثمة أوجه قصور عديدة في النظام الجديد. ويتعلق أولها بتحكم الأمم المتحدة في موارد العراق من خلال الإبقاء على حساب الضمان وبالحاجة إلى إعادة تأهيل البلاد. لذا، نؤيد ضخ أموال نقدية من مبيعات النفط في الاقتصاد المحلي - "العنصر النقدي".

ونحن نؤيد الترتيب الذي اقترحه في هذا الشأن فريق الخبراء المنشأ بموجب الفقرة ١٥ من القرار ١٣٣٠ (٢٠٠٠). فصناعة النفط العراقية ما زالت تواجه قيودا شتى، وما لم نفعل شيئا فقد يؤدي ذلك إلى انخفاض أو حتى انهيار في إنتاج النفط الخام.

وفضلا عن قطاع النفط، ينبغي أن يمتد العنصر النقدي ليشمل قطاعات أخرى في العراق، لأنه، وكما لاحظ الأمين العام في تقريره (S/2001/186)، ينتشر الفقر على نطاق واسع في بعض قطاعات السكان بسبب الجزاءات؛ وأن بعض العراقيين كثيرا ما يضطرون إلى مقايضة ما يحصلون عليه من خلال سلة الغذاء بغية الحصول على احتياجات أساسية أخرى.

وبغية إعادة البناء الاقتصادي للبلاد، ينبغي أن يشمل مشروع القرار كلا من الخدمات والاستثمارات، فهي ضرورية للانتعاش الاقتصادي ولإعادة بناء البنية التحتية للبلاد بكاملها. وإن وفدي يؤيد تماما تلك الأحكام المتعلقة بالوضع الإنساني، ويرى أن الأحكام الجديدة التي يتضمنها النص، ستساعد، إذا هي طبقت تطبيقا كاملا، على التخفيف من معاناة الشعب العراقي. وفي هذا الصدد، يحدونا الأمل في أن الحكومة العراقية سوف تتصرف على نحو إيجابي، وسوف تتعاون مع الأمم المتحدة، وستنتهز الفرصة السانحة.

واسمحوا لي بأن أؤكد لوفد الاتحاد الروسي بأن وفدي على استعداد لأن يدرس بعناية نص مشروع القرار الذي قدمه بعد ظهر اليوم، قبيل انعقاد هذه الجلسة.

ولا يفوتني أن أشير إلى جانب آخر من جوانب الوضع الإنساني. وهو إن لم يكن مرتبطا بمناقشة اليوم ارتباطا مباشرا، إلا أنه هام، وهو يتعلق بالجزء باء من القرار ١٢٨٤ (١٩٩٩) الذي يلزم العراق بتيسير عودة جميع الرعايا الكويتيين ورعايا الدول الثالثة، أو عودة رفاقهم إذا كانوا أمواتا. وعلى مر ١١ سنة، هناك أكثر من ٦٠٠ أسرة تعيش في حالة قلق ولا تزال تعاني. وعلاوة على ذلك فلم يوضح العراق ما آلت إليه الممتلكات التي استولى عليها في الكويت، بما في ذلك المحفوظات الوطنية، التي تمثل ذاكرة البلاد. ولذا ظلت الكويت أسيرة حالة الذهول التي سببها الغزو في عام ١٩٩٠.

وتدعو مالي العراق للتعاون مع السيد يولي فورونتسوف المنسق رفيع المستوى المعني بالعراق، الذي نؤيد عمله، كيما يتسنى له القيام بمهمته وحتى ينتهي هذا الوضع المؤسف. وتلك مسألة إنسانية أساسية وثمة توافق آراء حقيقي بشأنها في المجلس. لذا، ندعو العراق إلى الوفاء بالتزاماته الدولية، ومواصلة المشاركة في عمل اللجنة الثلاثية واللجان الفنية الفرعية، وإلى التعاون التام من أجل إيجاد حل لهذه المشكلات مرة واحدة وإلى الأبد.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالة من ممثل قطر، يطلب فيها دعوته للمشاركة في مناقشة البند المدرج على جدول أعمال المجلس. وطبقا للعرف المتبع، اقترح، بموافقة المجلس، توجيه

الدعوة لممثل قطر للاشتراك في المناقشة، دون أن يكون له حق التصويت، وذلك وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

نظرا لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بناء على دعوة من الرئيس، شغل السيد الخال (قطر) المقعد المخصص له على جانب قاعة المجلس.

السيد راين (أيرلندا) (تكلم بالانكليزية): يشعر وفد بلادي بالغبطة لإتاحة هذه الفرصة للاستماع في نسق مفتوح داخل المجلس، إلى آراء وشواغل هذا العدد الكبير من الوفود بشأن مسألة على جانب كبير من الأهمية بالنسبة لنا جميعا. إن حكومة أيرلندا ما فتئت تعرب عن شعورها بالقلق البالغ إزاء الوضع الإنساني في العراق. فعندما فرضت الجزاءات الاقتصادية الشاملة على العراق بموجب القرار ٦٦١ (١٩٩٠)، قبل ١١ عاما تقريبا، لم يكن متوقعا أن تستمر هذه الجزاءات كل هذه الفترة الطويلة.

وعندما تأكدت هذه الجزاءات بموجب القرار ٦٨٧ (١٩٩١)، تحددت بوضوح الشروط الكفيلة بتعليقها. وإن عدم الوفاء بهذه الشروط حتى الآن وبعد عشر سنوات من فرضها، حتى بعد تعديلها بموجب القرار ١٢٨٤ (١٩٩٩)، أمر تأسف له الحكومة الأيرلندية بشدة. ويؤسف لذلك لأنه بدون الوفاء بهذه الشروط، لا يمكن اعتبار أن هدف استعادة السلم والأمن الدوليين في المنطقة قد تحقق. ومما يؤسف له أيضا الأثر الذي سببته الجزاءات الاقتصادية الشاملة طويلة الأجل لشعب العراق، الذي لم يكن لغالبيته أي صلة على الإطلاق بالقرارات التي اتخذتها السلطات العراقية والتي أدت بدورها إلى فرض الجزاءات.

وعلى المجتمع الدولي ومجلس الأمن، الذي يعمل بالنيابة عنه في مجال السلم والأمن الدوليين، تقع مسؤولية ضمان أن التدابير التي يتخذها لا تحول دون وصول شعب البلد الذي يخضع للجزاءات على ضروريات الحياة. ولقد اعترف بذلك في القرار ٦٦١ (١٩٩٠) نفسه، إذا سمح بتوريد الأدوية، والمواد الغذائية في الحالات الإنسانية. وحيث أنه أدرك، عمليا، أن عملية نزع السلاح ستتطلب بعض الوقت، وضع المجلس، في القرار ٦٨٧ (١٩٩١) نظاما تدريجيا للجزاءات المنشأة بموجب القرار ٦٦١ (١٩٩٠)، إذ ألغى الحظر على المواد الغذائية، وأنشأ إجراء عدم الاعتراض على تلبية الاحتياجات المدنية الأساسية.

وقد استمرت هذه العملية في القرار ٩٨٦ (١٩٩٥) مع إنشاء برنامج النفط مقابل الغذاء. وتطور الأمر أكثر فأكثر في القرارات المتعاقبة، بما في ذلك القرار ١٢٨٤ (١٩٩٩)، الذي ألغى الحد الأقصى المفروض على كمية النفط التي يمكن للعراق أن يبيعها.

ولذا، فإن الترتيبات المتضمنة في القرار ١٣٥٢ (٢٠٠١) لا تشكل أي عنصر جديد من الناحية الأساسية. فالمجلس اعترض منذ وقت طويل بأنه كلما طال أمد الجزاءات، زادت الحاجة إلى تكييف نظام الجزاءات مراعاة لمصالح شعب العراق، والتركيز على هدفها الأساسي.

لقد حان الوقت الآن لاتخاذ مزيد من الخطوات، والاعتراف بعد ١١ عاما من الجزاءات، بأن ثمة حاجة للسماح لشعب العراق بأن يسترد عافية اقتصاده الوطني وحياته، مع ضرورة الإبقاء على الضوابط اللازمة لضمان ألا تسعى حكومة العراق إلى مواصلة تطوير أسلحة الدمار الشامل وألا تحصل على الوسيلة التي تهدد بها جيران العراق مرة أخرى، ريثما تلبي التزاماتها بنزع السلاح وفقا لقرارات مجلس الأمن.

وينظر وفدي إلى النهج المقترح على أساس القرار ١٣٥٢ (٢٠٠١) على أنه نهج واعد سوف يحسن بدرجة

كبيرة تدفق السلع والمنتجات إلى العراق، بينما يحافظ على القيود اللازمة.

غير أن تنمية ورخاء شعب لا يعتمدان على تزويده بالسلع فحسب إنهما يعتمدان أيضا على الهياكل الأساسية الحديثة - الطرق والسكك الحديدية والاتصالات والمنشآت الطبية وشبكات المياه والصرف الصحي. يجب أن نضمن ألا يمنع شيء في التدابير التي نعتمدها، أو في الطريقة التي نطبق بها هذه التدابير، تنمية الهياكل الأساسية الاقتصادية الطبيعية في العراق. وفي هذا السياق، من الأهمية أن تكون قائمة البضائع التي سيتم تخصيصها لاستعراض لجنة العقوبات العراقية بموجب النظام المقترح قصيرة ومحددة بقدر الإمكان. علاوة على ذلك، يجب استعراض أي عقد يضم صنفا مدرجا في القائمة من منظور أهميته الإجمالية بالنسبة للاقتصاد والهياكل الأساسية.

الغرض من الترتيبات الجديدة التي يتصورها المجلس، على حد قول القرار ١٣٥٢ (٢٠٠١)، هو تيسير التجارة المدنية والتعاون الاقتصادي مع العراق في القطاعات المدنية. ولقد كان للعراق، قبل حرب الخليج، علاقات اقتصادية دولية قوية، وكانت تعاقدات الخدمة الدولية ذات أهمية في العديد من قطاعات الحياة الاقتصادية في العراق. ينبغي السماح مرة أخرى بهذه التعاقدات وينبغي وضع الترتيبات الملائمة للتصديق عليها وتسديد قيمتها من حساب الضمان.

إن شعب العراق لن يحقق أبدا مستوى التنمية والرخاء الذي تسمح له به ثروات بلده الطبيعية بدون إمكانية الحصول على الاستثمار الأجنبي. وكلما طال استبعاده عن الموارد والخبرة التي يمكن للاستثمار الأجنبي إتاحتها، طال تأجيل التنمية الحقيقية.

لا شيء مما قيل يعفي السلطات العراقية من مسؤولية اتخاذ الخطوات المتاحة أمامها بوضوح لتأمين مستقبل شعبها. وعلى وجه الخصوص يجب أن تعطى الأولوية اللازمة لقطاعي الصحة والتعليم. ولا يمكن القاء اللوم في إهمال هذين القطاعين بالكامل، أو حتى بشكل رئيسي، على نظام الجزاءات. إذ أن على كل إدارة مسؤولية محلية رئيسية عن هذين القطاعين، والاستشهاد بنظام العقوبات كذريعة هو موقف لا يثير اهتمام المجتمع الدولي.

ليس لوفدي أي اهتمام أيا كان بإدامة الجزاءات إننا ملتزمون بالتحرك في أي وقت لتعليق ورفع الجزاءات على العراق إذا تم الوفاء بالشروط اللازمة. وربما نستطيع النظر في هذه الشروط، إلا أن السلطات العراقية مطالبة أيضا باتخاذ خطوة كبيرة في اتجاه مجلس الأمن. وعندما تكون مستعدة لاتخاذ تلك الخطوة سنكون نحن جاهزين. إلا أن علينا، ريثما يتم ذلك، واجبا نحو شعب العراق. والإحساس القوي بهذا الواجب يشكل أساس نهجنا تجاه العمل التفصيلي في مجال قوائم البضائع المقيدة.

السيدة لي (سنغافورة) (تكلمت بالانكليزية): نقاش اليوم يأتي في أنسب وقت. لقد مرت ١٥ شهرا منذ أن استعرض المجلس التطورات في الحالة بين العراق والكويت لآخر مرة في هذه القاعة. ويعقد مجلس الأمن أيضا في الوقت الحالي مناقشات بشأن الترتيبات الجديدة لتيسير تدفق البضائع والسلع إلى العراق وأنواع أخرى من التعاون الاقتصادي مع العراق في القطاعات المدنية.

لقد اعتمد قرار مجلس الأمن ٦٦١ (١٩٩٠) قبل ١١ عاما. وكان تأثير تدابيره في العراق واسع النطاق جدا. وتحمل شعب العراق البريء أثقل أعباء العزلة الاقتصادية المستمرة للعراق، بينما تواصل حكومة العراق تحدي قرارات مجلس الأمن ونجحت في إعادة رسم صورتها الدولية من محارب إلى ضحية. علاوة على ذلك، وبعد أكثر من عقد، تظل الكويت محرومة من الإحساس بالانتهاء من هذه القضية

الذي يمكن أن تحققه استعادة الممتلكات الكويتية الهامة التي استولى العراق عليها وعودة المواطنين الكويتيين وأسرهم الذين اعتقلهم العراق.

ولقد تطور عبر السنوات برنامج النفط مقابل الغذاء، الذي أقره المجلس في عام ١٩٩٦ لتوصيل الإغاثة المطلوبة للشعب العراقي بدون الإضرار بأهداف القرار ٦٨٧ (١٩٩١). وأسهم البرنامج في تحقيق تحسينات في قطاعات اقتصادية وهياكل أساسية في العراق، مثل صناعة النفط والكهرباء والزراعة والمياه والصرف الصحي والتعليم والإسكان والنقل والاتصالات. ولكن، سواء كان ذلك صوابا أو خطأ، فالانطباع المتعاظم هو أن البرنامج لم يفعل ما يكفي لمساعدة العراقيين البسطاء ولم يتم تنفيذه بشكل فعال. ولقد جادل عديدون بأن البرنامج لم يكن مجديا كثيرا في وقف تدهور الاقتصاد العراقي والتخفيف من حدة الحالة الإنسانية في العراق.

في الوقت ذاته، أفرز التهريب غير المقيد للنفط العراقي عبر حدود العراق والرسوم الإضافية غير القانونية التي فرضتها حكومة العراق على النفط عوائد كبيرة للحكومة خارج إطار حساب الضمان. وأسهم هذا أيضا في تقويض مصداقية سياسة الأمم المتحدة في العراق. كما أن وجود خلافات حادة داخل مجلس الأمن بشأن هذه القضية يغذي تآكل التأييد للبرنامج ولجزاءات الأمم المتحدة جزئيا. ونتيجة لذلك شهدنا تحديات لسياسة الأمم المتحدة تجاه العراق في السنوات الماضية. ونتفق مع السفير لافروف، الذي أشار في مستهل نقاش اليوم، مثلما فعل متكلمون لاحقون، إلى أن الوضع الراهن غير مقبول.

وأمام هذه الخلفية، يكتسب اتخاذ قرار مجلس الأمن ١٣٥٢ (٢٠٠١) بالإجماع في ١ حزيران/يونيه ٢٠٠١ أهمية كبيرة. إنه يدل على عزم مجلس الأمن على اعتماد وتنفيذ ترتيبات جديدة تعدل البرنامج العراقي بدرجة كبيرة. إذ أن الترتيبات الجديدة المقترحة سوف تطلق تدفق البضائع والسلع المدنية المشروعة إلى العراق، وهو ما سيحسن كثيرا رفاهة الشعب العراقي ولن تخضع لاستعراض لجنة جزاءات القرار ٦٦١ سوى صادرات الأصناف المدرجة في قائمة بضائع محدودة تمثل أصنافا تم حظرها بشكل واضح في قرارات سابقة وأصنافا أخرى يمكن استخدامها بطرق تتنافى مع القرار ٦٨٧ (١٩٩١).

وستعالج الترتيبات الجديدة أيضا بطريقة عملية مشاكل التهريب عبر الحدود ورسوم النفط الإضافية، وستوضح كذلك بضع قضايا قديمة تنبثق عن تنفيذ سياسة الجزاءات، بما فيها الترتيبات التي ستسمح بعودة الطائرات المدنية العراقية وتزيل القيود المفروضة على رحلات الطيران المدنية إلى العراق. ولقد أعربت الدول المجاورة للعراق عن قلقها إزاء النتائج المحتملة للنهج الجديدة المقترح على رفاهتها الاقتصادية.

إننا ندعم الجهود للتشاور معها وكسب تعاونها. ونحن واثقون من أنه يمكن وضع ترتيبات تأخذ في الاعتبار بشكل ملائم احتياجاتها وظروفها الخاصة ضمن إطار قرارات مجلس الأمن الحالية. ونود التشديد على النقطة التي أثارها السفير كننغهام بأن المجلس لا يسعى لفرض أية ترتيبات على البلدان المجاورة للعراق ضد إرادتها.

لدينا فرصة فريدة لإدخال تحسينات كبيرة على البرنامج الإنساني العراقي وبصفة أكثر عموما على سياسة جزاءات الأمم المتحدة في العراق. ولكي يتحقق هذا، من الأهمية أن يتحد المجتمع الدولي، وخصوصا مجلس الأمن، وراء هذه الجهود. وتظل هناك قضايا عديدة غير محسومة في الجهود الحالية لوضع الترتيبات الجديدة، بما فيها محتويات قائمة استعراض البضائع والأحكام المتعلقة بالترتيب مع

البلدان المجاورة ونطاق الأنشطة الاقتصادية التي ينبغي السماح بها في إطار الترتيبات الجديدة. ولقد سرد السفير لفيت في وقت سابق هذه القضايا ببلاغة.

ينبغي أن نأخذ في الاعتبار أن المجلس بدأ في مشروع لتعديل سياسة جزاءاته المتعلقة بالعراق يتطلب موازنة دقيقة بين هدفين. الهدفان هما: زيادة فعالية الجزاءات لإجبار العراق على الامتثال لكل القرارات ذات الصلة، من ناحية، وضمان أن لا تفرض التدابير أعباء وخيمة بلا مبرر على السكان العراقيين والبلدان المجاورة، من ناحية أخرى. فالمضاعفات إذن طبيعية جدا. لكنه لو أجريت المناقشات في المجلس بحسن نية، وبروح حقيقية من التعاون، لتمكنّا من حل الخلافات القائمة في غضون الإطار الزمني المتوخى في القرار ١٣٥٢ (٢٠٠١). ذلك ما هو متوقع من المجلس. وقد لا نستطيع أبدا أن نحل الخلاف القائم في وجهات النظر حيال سبب الحالة الإنسانية في العراق ونتائجها. كما أننا لن نتفق تماما على المدى الذي ينبغي للمجلس أن يبلغه لتفكيك جوانب سياسة الجزاءات بغية تحقيق الأهداف الإنسانية بدون إضعاف قدرتنا على جعل العراق يمتثل لجميع قرارات مجلس الأمن، بما في ذلك القراران ٦٦٧ (١٩٩٠) و ١٢٨٤ (١٩٩٩). بيد أننا ينبغي أن نعتبر هذه الجهود جزءا من العملية.

وهذه المرة ليست الأولى التي يستعرض فيها المجلس تنفيذ البرنامج العراقي. ولا بد لنا أن نذكر بأنه منذ اتخاذ القرار ٩٨٦ (١٩٩٥)، اتخذ المجلس سلسلة من قرارات المتابعة. فهي القرارات ١١٥٣ (١٩٩٨) و ١٢٨٤ (١٩٩٩) و ١٣٠٢ (٢٠٠٠). وجاءت هذه القرارات لتوسيع نطاق برنامج العراق وتحسينه. والمناقشات الجارية في المجلس بشأن اتخاذ ترتيبات جديدة هي إذن جزء من تلك العملية التطورية لجعل أثر الجزاءات مركزا، وهي عملية بدأت قبل عدة سنوات. بيد أنه كي تصبح هذه العملية فعالة وإيجابية، يتعين على المجلس أن يفعل ذلك بصورة متزايدة، والأهم من ذلك، أن يفعل ذلك معا مع مراعاته في نفس الوقت آراء المجتمع الدولي بنطاقه الواسع.

الآنسة دورانت (جامايكا) (تكلمت بالانكليزية): اسمحوا لي، سيدي الرئيس، أن أنضم إلى الآخرين في الإعراب لكم عن شكرنا على عقد هذه الجلسة المفتوحة لمناقشة المسائل المتصلة ببند جدول الأعمال، "الحالة بين العراق والكويت". ونحن نعتبر هذه الجلسة هامة جدا، حيث أنها ستسمح لمجلس الأمن بالاطلاع على آراء غير الأعضاء قبل اتخاذ القرارات التي يتعين على جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الالتزام بتنفيذها.

عندما أجرى المجلس في آذار/مارس الماضي مناقشة مفتوحة بشأن الحالة الإنسانية في العراق، أعرب أعضاء المجلس عن القلق إزاء محنة الشعب العراقي، ورحبوا بالتوصيات التي تقدم بها حينئذ الأمين العام. ومنذ ذلك الوقت، اتخذ المجلس سلسلة من الإجراءات لتحسين برنامج النفط مقابل الغذاء، إضافة إلى إزالة جميع القيود المفروضة على كميات النفط المأذون بها وفقا للبرنامج، نتيجة لاتخاذ القرار ١٢٨٤ (١٩٩٩). وبعد إزالة سقف الصادرات النفطية، أدركنا أيضا القيود التي يشكلها انعدام قدرة العراق نتيجة الحالة المتقهقرة التي تعيشها صناعة النفط في العراق. وجامايكا، على غرار أعضاء المجلس الآخرين، أيدت زيادة المبالغ المالية المتاحة لشراء قطع الغيار والمعدات النفطية. واستجاب مجلس الأمن على نحو مؤات بزيادة كبيرة للمبالغ المالية المتاحة لتحقيق هذا الغرض.

ومع ذلك، بقيت مشكلة تجميد بعض السلع مما جعل من الموافقة على زيادة الإنفاق أمرا لا معنى له إلى حد ما. وشاركت جامايكا الآخرين في المجلس في حث تلك الدول التي تجمد السلع على التخفيف من إجراءاتها. ولئن

أزيل العديد من عمليات التجميد هذه، إلا أنه يتعين بذل المزيد لزيادة تدفق السلع والخدمات على صناعة النفط وتحسينها.

ولقد أيدت جامايكا أيضا زيادة الإنفاق في مجالات هامة بالنسبة للرفاه الاجتماعي - الاقتصادي للشعب العراقي، ولا سيما في قطاعي الصحة والتعليم، فضلا عن إزالة جميع العقبات أمام استيراد السلع والخدمات المخصصة لهذين القطاعين. وأيدنا الدعوة إلى الإنفاق على البنية الأساسية للعراق، ولا سيما المياه والكهرباء. ونتشاطر الاعتقاد بأن الأضرار البعيدة الأجل التي لحقت بالتنمية في العراق ينبغي التخفيف من حدها.

ومع ذلك، لا بد أن نعرب عن أسفنا حيال أن حكومة العراق لم تستغل استغلالا كاملا الأموال المتوفرة في برنامج النفط مقابل الغذاء، وأن شعب العراق لا يتمتع بكامل المنافع الناجمة عنه. وفي الوقت نفسه، ما فتئت جامايكا تذكر في المجلس أن أنظمة الجزاءات ينبغي أن تكون مركّزة، وذات أهداف فعالة، ولها فترة زمنية محددة. ونشدد كذلك على أن الجزاءات يجب تصميمها بشكل يمنع تعريض السكان المدنيين للمعاناة بسبب تعنت زعمائهم. فلهذا السبب، تؤيد جامايكا الجهود التي تُبذل حاليا في مجلس الأمن من أجل تعديل نظام الجزاءات بغية التخفيف من معاناة الشعب العراقي.

وتدرك جامايكا الشواغل التي أعربت عنها الدول المجاورة للعراق ومفادها أن التغييرات التي يُزمع تنفيذها يمكن أن تعرقل اقتصاداتها. وشواغلها المشروعة يجب مراعاتها في مداولاتنا.

وفي هذا الاستعراض الذي نجريه، لا يزال يتعين حل العديد من المسائل الصعبة. فلذلك السبب، جامايكا على استعداد لتأييد فترة تمديد أطول من شهر واحد لبرنامج النفط مقابل الغذاء وفقا للقرار ١٣٥٢ (٢٠٠١). ومع ذلك، نعتقد أنه نظرا للإرادة السياسية المتوفرة، يمكن إيجاد حلول مناسبة للتقليل بقدر كبير من أثر الجزاءات على شعب العراق، فيما يُمنع العراق من امتلاك القدرة على تهديد جيرانه والمجتمع الدولي.

وفي هذا الصدد، نهيب بحكومة العراق أن تتعاون تعاونا كاملا مع الأمم المتحدة، وأن تمتثل لقرارات مجلس الأمن، وأن تثبت للمجتمع الدولي عن طريق التحقق أنها لم تعد تمتلك القدرة بعد الآن على إنتاج أسلحة الدمار الشامل. ونعتقد أن العراق يجب أن يسمح للجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق بأن تضطلع بالمهام الموكولة إليها. واللجنة على استعداد لإشراك العراق في عملية التفتيش والتحقق. والأمر في ذلك يتوقف على حكومة العراق.

وأخيرا، نطالب حكومة العراق بالامتثال لجميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بالكويت. ونحث العراق على التعاون مع المبعوث الخاص فورنتسوف بشأن مسألتي المفقودين الكويتيين ومواطني بلدان ثالثة وإعادة الممتلكات الثقافية الكويتية.

وفيما ننظر في المقترحات التي تقدم بها مختلف أعضاء المجلس، سيهتدي وفد بلادي بالعزم على تحسين الظروف الاجتماعية - الاقتصادية للشعب العراقي، بينما يسعى إلى كفالة أن يتمتع جيران العراق والمنطقة بالسلام والأمن والازدهار.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أدلي الآن، ببيان بصفتي ممثلا لبنغلاديش.

إن الجزاءات الشاملة المفروضة على العراق منذ ١١ عاما هي جوهر المناقشة المكثفة في الأمم المتحدة وفي المجتمع الدولي أيضا. والرقابة الصارمة على واردات وصادرات العراق أسفرت عن تراجع ثابت في ظروف العيش للشعب

العراق. والتحقيق الكامل لهدف تخفيف حدة معاناة شعب العراق عن طريق برنامج النفط مقابل الغذاء أمر مشكوك فيه. لذلك، يتحتم على الأمم المتحدة، فضلا عن المجتمع العالمي، أن يدرس بجدية الحالة في العراق، وأن يتخذ نهجا شاملا حيالها وأن يركزا بصورة خاصة على الحالة الإنسانية للشعب العراقي.

ولقد اتخذت بنغلاديش المبادرة في آذار/مارس ٢٠٠٠ خلال رئاستها الأولى للمجلس بإجراء مناقشة مفتوحة عن العراق. وأتاح ذلك، بعد عدة سنوات، لأعضاء الأمم المتحدة على نطاق أوسع فرصة للتركيز على محنة الشعب العراقي، فضلا عن التركيز على مسائل أخرى ذات صلة، لا سيما مسألة المفقودين الكويتيين، وللمرة الثانية خلال رئاسة بنغلاديش، نعتقد أنه تمت إتاحة فرصة طيبة لمعالجة الحالة في العراق، وبخاصة الأثر المدمر للجزاءات على حياة شعب العراق.

لقد وضع برنامج النفط مقابل الغذاء للتخفيف من حدة الحالة الإنسانية في العراق. ورغم أن العراق قبل البرنامج، إلا أن لديّ تحفظات جادة إزاء أحكام يعتقد أنها تمس سيادته واستقلاله الوطني. وثمة مشاكل عديدة تتعلق بتنفيذ البرنامج لعلها تكمن في هذا المفهوم. فلهذا السبب أبرز العديدون، بمن فيهم بعض أعضاء المجلس، الحاجة إلى إيجاد نهج شامل لمعالجة هذه المسألة.

والإطار الأكثر شمولا حتى الآن لسياسة الأمم المتحدة بشأن العراق منصوص عليه في قرار مجلس الأمن ١٢٨٤ (١٩٩٩). ومع ذلك فهو ناقص إذ لا يبين بوضوح سبيلا نحو تعليق الجزاءات والرفع النهائي لها.

ونحن نعتقد أن أنظمة الجزاءات ينبغي أن تحدد بوضوح أشكال رفع الجزاءات. وهذا فقط هو الذي يجعلها موثوقا بها. وكما قال عدد من المتكلمين، فإن التوقف الراهن في الحالة يجب ألا يسمح له بأن يستمر. ويجب على أعضاء المجلس أن يبذلوا جهدا جادا لتناول هذه المسائل، وهي مسائل أثارت مشاكل في تنفيذ قرارات المجلس.

وحتى تُجعل الممارسة الحالية المتعلقة بالتفاوض بشأن المشروع شاملة حقا، ينبغي تناول كل المسائل التي تثير القلق، بما فيها الأفراد الكويتيون المفقودون وعودة الممتلكات الكويتية. وإذ يقوم المجلس بهذا، ينبغي أن يعي كون العراق قد رفض القرار ١٣٥٢ (٢٠٠١)، الذي يقضي بالمبادئ الواسعة التي تقود الترتيبات الجديدة. وجعل اعتماد وتنفيذ هذه الترتيبات الجديدة متوقفين على سريان برنامج النفط مقابل الغذاء يعرضه للخطر.

من الواضح أن تعاون حكومة العراق، وكذلك تعاون الدول التي تتقاسم الحدود مع العراق، عامل رئيسي في تنفيذ هذه الترتيبات. والمسائل الخاصة بسيادتها، ومصالحها الاقتصادية، والأعباء الإضافية وما إلى ذلك، التي لها آثار قانونية، لها أهمية حاسمة. ومن الحيوي، في رأينا، التشاور بشكل وثيق مع تلك الدول بغرض التوصل إلى ترتيبات مناسبة.

لا يمكن للمجلس أن يغفل السياق السياسي الإقليمي الذي يحيط بالمسألة. وهذا يتطلب رؤية تتجاوز الجزاءات، رؤية لإنقاذ الأجيال المقبلة في العراق. وإذا فشل المجلس في إدراك المنظور السياسي الصحيح، فليس من المحتمل أن يؤتي أي تبسيط إجرائي النتيجة المرغوب فيها. إن انضمام العراق إلى العملية حاسم. والمجتمع الدولي عليه التزام بمساعدة العراق ما دام العراق عليه التزام بمساعدة نفسه بالتعاون مع الأمم المتحدة.

ولهذا رحبنا بالحوار بين الأمين العام والوفد العراقي في شباط/فبراير من هذا العام. ومما سيكون له مغزى للمجلس، في مسعاه الحالي، أن يشجع على تلك العملية.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيسا للمجلس.

المتكلم التالي المدرج في قائمتي هو ممثل الكويت. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد أبو الحسن (الكويت): يسر وفد بلادي أن يتقدم لكم بالتهنئة على ترؤسكم مجلس الأمن هذا الشهر. ونحن على ثقة بأن ما تتمتعون به من خبرة وحكمة ستكون خير عون لكم في إدارة أعمال المجلس بنجاح. إنكم تنتمون إلى بنغلاديش، البلد الصديق الذي تربطه بالكويت أوثق الروابط. كما أود هنا، أن أشيد بجهود سلفكم المندوب الدائم المناوب للولايات المتحدة السفير جيمس كننغهام على رئاسته المتميزة في إدارة أعمال مجلس الأمن للشهر الماضي.

ولا يفوتني أن أشكر هنا الاتحاد الروسي على المبادرة بطلب عقد هذه الجلسة، كما أشكركم سيدي الرئيس وسائر أعضاء مجلس الأمن للموافقة على مناقشة الحالة الإنسانية في العراق وتنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وهي كلها مسائل غاية في الأهمية، ولبعضها علاقة مباشرة بأمن واستقرار بلدي الكويت ومنطقة الخليج العربي.

إذا ما بدأنا بالحديث عن الحالة الإنسانية في العراق باعتبارها الموضوع الذي ينشغل مجلس الأمن بدراسته وبشكل مكثف منذ أكثر من شهر، فإنه من الإنصاف أن نبدأ بتقدير دور المجلس في جهوده الحثيثة والمتواصلة في العمل على تحسين الحالة الإنسانية في العراق من خلال إدخاله الكثير من التحسينات على برنامج النفط مقابل الغذاء لزيادة فعاليته وكفاءته في تلبية الاحتياجات الإنسانية للشعب العراقي الشقيق الذي نشعر، نحن في الكويت، بحجم معاناته من واقع التجربة المريرة التي عانينا منها نحن في الكويت طوال فترة سبعة أشهر من الاحتلال. لذلك، فإن الكويت أعلنت منذ البداية مشاركتها للشعب العراقي الشقيق في معاناته، وعبرت عن ذلك بتقديم جميع أنواع الدعم والعون لمن استطاعت أن تصل إليهم من أفراد الشعب العراقي. كما أن مطالباتنا كانت دائمة ومستمرة بضرورة رفع المعاناة عن الشعب العراقي بموجب قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ولم يقتصر دعم الكويت على ما قامت به الحكومة الكويتية، إنما اتسع ذلك ليشمل جمعيات أهلية مثل جمعية الهلال الأحمر الكويتي.

إن ما يقوم به مجلسكم منذ أكثر من شهر من مداولات مكثفة حول سبل تخفيف هذه المعاناة والعمل على تجنيب الشعب العراقي آثارها الضارة، إنما هو أداء لما يترتب على مجلس الأمن من مسؤوليات تجاه ما يعانيه شعب العراق، لذلك ترحب الكويت وتدعم كافة الجهود والمساعي المبذولة حاليا لإدخال مزيد من التحسينات على البرنامج الإنساني وبما يؤدي إلى إلغاء القيود على تدفق السلع المدنية لرفع معاناة الشعب العراقي.

إن ما يدعو للأسف، أنه رغم الطبيعة الإنسانية البحتة لبرنامج النفط مقابل الغذاء، فإن الحكومة العراقية لم تعمل على إنجاحه والاستفادة مما يوفره بالشكل المطلوب. ولقد أشار الأمين العام في كثير من تقاريره الدورية عن سير تنفيذ البرنامج الإنساني إلى تلك الحقيقة، وعلى وجه الخصوص، في تقريره الأخير الصادر في الوثيقة S/2001/505 حيث أشار إلى تقاعس الحكومة العراقية في الالتزام بأداء مسؤولياتها تجاه شعبها. وقد تجلى هذا بوضوح في الأمور التالية:

أولا، تعمدت الحكومة العراقية في بداية المرحلة التاسعة من برنامج النفط مقابل الغذاء تخفيض معدل صادراتها النفطية، وفي بعض الأحيان وقفها بالكامل وذلك في إطار سعيها لإلزام الشركات التي تشتري النفط على دفع رسوم إضافية غير قانونية على كل برميل نفط يتم شراؤه.

لقد أشار الأمين العام في الفقرة ٤ من تقريره هذا إلى أن انخفاض صادرات النفط العراقي أدى إلى فقدان البرنامج الإنساني إيرادات محققة تم تقديرها بـ ٢,٦ بليون دولار، ومن الواضح بأن هذا المبلغ الكبير كان يمكن تحصيله وبسهولة والاستفادة منه لشراء المواد الإنسانية للشعب العراقي.

ثانيا، التأخير المفرط وغير المبرر في التعاقد لتوريد المواد الإنسانية، حيث عبّر الأمين العام في الفقرة ١٥ من تقريره المشار إليه أعلاه عن أسفه الشديد بأنه ولغاية تاريخ ١٤ أيار/مايو ٢٠٠١، أي قبل ثلاثة أسابيع فقط من انتهاء المرحلة التاسعة، لم يتلق مكتب برنامج العراق أي عقد لتوريد مواد أو سلع في قطاعات الصحة والتعليم والمياه والصرف الصحي وقطع الغيار والمعدات النفطية. ويضيف التقرير ذاته في الفقرة ١٧ بأنه لا يزال هناك مبلغ قدره ٢,٨٢ بليون دولار متوفرة لعقود جديدة.

لا شك، بأن هذا التأخير في التعاقد لتوفير هذه المواد الإنسانية الهامة وخصوصا الأدوية واللوازم الصحية وهي مواد لا شك أن الشعب العراقي بأمس الحاجة إليها، يثير علامات استفهام كثيرة عن مدى اكتراث الحكومة العراقية بمعاناة شعبها، وتؤكد مقولة إنها تستغلها فقط من أجل تحقيق أهدافها في رفع العقوبات دون الالتزام الكامل بتنفيذ قرارات مجلس الأمن.

ثالثا، تعمّدت الحكومة العراقية في منع وتأخير منح تأشيرات الدخول للموظفين الدوليين العاملين على تنفيذ البرنامج الإنساني، خصوصا في المحافظات الشمالية الثلاث، وذلك بهدف عرقلة جهود وكالات الأمم المتحدة وتعطيل المشاريع الحيوية التي تقوم بها في مجالي تطوير البنية التحتية وإزالة الألغام. وقد أعرب الأمين العام في الفقرة ١٣٤ من التقرير محل البحث الآن عن قلقه البالغ بشأن حالة تأشيرات الدخول وتأثيرها السلبي على الوضع الإنساني في المحافظات الشمالية، وكرر نداءه للحكومة العراقية بأن تصدر التأشيرات المطلوبة على وجه السرعة وفقا لأحكام ونصوص مذكرة التفاهم.

ومن الواضح أن العراقيل التي تضعها الحكومة العراقية أمام تنفيذ البرنامج الإنساني في المحافظات الشمالية تهدف فقط إلى منع حدوث تحسُّن في الحالة الإنسانية في تلك المناطق حتى لا يشكل ذلك حرجا لها عند مقارنته بالوضع الإنساني في محافظات الوسط والجنوب الذي يقع تحت سيطرتها.

رابعا، تقاعس الحكومة العراقية في تجهيز خطابات الاعتماد المعلّقة والتي بلغت قيمتها ١,١٥ بليون دولار وفقا لما جاء في الفقرة ١٣٣ من تقرير الأمين العام. وقد أوصى الأمين العام الحكومة العراقية باتخاذ جميع التدابير الضرورية للتعجيل بتجهيز خطابات الاعتماد.

خامسا، رفضت الحكومة العراقية، ولأسباب سياسية، تنفيذ قرار مجلس الأمن الأخير ١٣٥٢ (٢٠٠١) الصادر بالإجماع والذي يمدد المرحلة التاسعة من برنامج النفط مقابل الغذاء لمدة ٣٠ يوما. ومما لا شك فيه بأن هذا الرفض سيترتب عليه فقدان إيرادات محققة تقدر بأكثر من بليون دولار وفقا للأسعار السائدة حاليا للنفط في الأسواق العالمية.

ورغم هذه العراقيل والصعوبات الكبيرة التي تعترض سير تنفيذ البرنامج الإنساني، إلا أنه لا يمكن تجاهل الإنجازات الكبيرة التي حققتها الأمم المتحدة منذ بداية البرنامج في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ وحتى الآن، حيث وصلت قيمة الإمدادات الإنسانية التي استلمها العراق أكثر من ١١,١ بليون دولار، وهناك إمدادات إنسانية بقيمة ١٠,٣٦ بليون دولار تمت الموافقة عليها وهي في طريقها

للوصول إلى العراق. وقد أكد الأمين العام في الفقرة ١٢٣ من التقرير بأن البرنامج لم يسهم فقط في وقف التدهور في الأحوال المعيشية للإنسان العراقي العادي إنما في تحسين هذه الأحوال أيضا.

إن هذه الإنجازات لم يكن من السهل تحقيقها لولا الجهود المخلصة التي يبذلها مكتب برنامج العراق والوكالات الدولية المتخصصة العاملة في العراق فجميع جهود الموظفين الدوليين العاملين على تنفيذ هذا البرنامج غير المسبوق تستحق منا كل الإشادة والتقدير.

إنه لمن المؤسف حقا، أنه رغم مرور أكثر من عشرة أعوام على العدوان العراقي على دولة الكويت، لا يزال مجلس الأمن منشغلا في معالجة الآثار التي ترتبت على هذا العدوان وذلك بسبب مراوغات الحكومة العراقية الهادفة إلى التهرب من تنفيذ الالتزامات الرئيسية التي نصّت عليها قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. ولعل أبرز هذه الالتزامات التي تمثل المطالب الأساسية للكويت تجاه العراق ما يلي:

أولا، قضية الأسرى والمرتهنين الكويتيين وغيرهم من رعايا الدول الثالثة: إن هذه القضية الإنسانية التي تجسد معاناة مئات من العائلات التي لا تعرف مصير أبنائها، ما زالت تراوح مكانها دون حصول أي تقدم يذكر نتيجة عدم تعاون العراق في تنفيذ القرارات ٦٨٦ (١٩٩١)، و ٦٨٧ (١٩٩١) و ١٢٨٤ (١٩٩٩) والتي تطالبه، من ضمن أمور أخرى، بضرورة التعاون مع لجنة الصليب الأحمر الدولية ومع المنسق رفيع المستوى السفير يولي فورنتسوف الذي عيّنه الأمين العام للعمل على تسهيل عودة هؤلاء الأسرى والمرتهنين. ويتضح عدم اكتراث الحكومة العراقية بالبعد الإنساني لهذه القضية من خلال إصرارها على عدم استئناف مشاركتها في اجتماعات اللجنة الثلاثية واللجنة الفنية المتفرعة عنها وذلك منذ مقاطعتها لهذه الاجتماعات في كانون الثاني/يناير ١٩٩٨ بذرائع سياسية لا يمكن أن تبرر بأي شكل من الأشكال المعاناة الإنسانية لهؤلاء الأبرياء وأسرهم ومحبيهم ولا تعطي المجال لخلق جو من الثقة والاطمئنان لدى الشعب الكويتي. كما أن الحكومة العراقية لا تستجيب للدعوات المتكررة التي تتضمنها التقارير الدورية للأمين العام حول هذه القضية والتي تحث الحكومة العراقية باستمرار على التعاون مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر ومع السفير يولي فورنتسوف.

وترى الكويت بأن تجاهل العراق للبيانات الرئاسية الصحفية التي تصدر عن مجلس الأمن في هذا الشأن، والتي تدعم فيها ملاحظات الأمين العام، وتشيد بالجهود المخلصة للسفير يولي فورنتسوف، دليل آخر على تصميم العراق على استمرار الأجواء المشحونة في المنطقة.

في هذا السياق، ندعو مجلس الأمن والمجتمع الدولي إلى بذل مزيد من الجهود لإقناع الحكومة العراقية لإلزامها بالتعامل بإيجابية وحسم هذه القضية من منطلقات إنسانية ودينية وأخلاقية وبشكل يتفق مع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

إننا، بكل موضوعية، نقول بأن هناك إجماعا دوليا صلبا سواء بين أعضاء مجلس الأمن أو الأسرة الدولية بأسرها حول مأساة أولئك الأبرياء التي طال أمدها، وبأن الحكومة العراقية هي المسؤولة أولا وأخيرا عن استمرار هذه المعاناة.

ثانيا، إعادة الممتلكات الكويتية المسروقة. إن سجل تعامل العراق مع هذه القضية لا يختلف كثيرا عن سجله في التعامل مع القضايا الأخرى. ويعتبر البيان الرئاسي الصحفي الصادر عن مجلس الأمن يوم الأربعاء الماضي الموافق ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠٠١ حول مسألة إعادة الممتلكات دليلا يثبت أن العراق لم يمتثل بالكامل لتنفيذ الفقرة ٢ من القرار ٦٨٦ (١٩٩١) وكذلك القرار ١٢٨٤ (١٩٩٩)،

حيث أكد المجلس في هذا البيان على دعمه الكامل لجهود السفير يولي فورنتسوف. وعبّر كذلك عن موافقته على ملاحظات الأمين العام التي وردت في تقريره الصادر في الوثيقة S/2001/582 وطالب حكومة العراق بالتعاون الكامل مع المنسق رفيع المستوى في إنهاء الأمور المعلّقة في هذا الملف وإعادة جميع الممتلكات التي تم الاستيلاء عليها وأبرزها الأرشيف والوثائق الرئيسية للكويت والمعدات العسكرية.

وتأمل الكويت أن يواصل مجلس الأمن إيلاء هذه المسألة الاهتمام اللازم، وألا يتم الاكتفاء بإصدار البيانات تلو البيانات التي لا تجد أذنا صاغية من قِبل العراق.

ثالثا، النوايا السلمية. لقد لفتت الكويت، في مناسبات عديدة، انتباه مجلس الأمن والأمين العام للأمم المتحدة للنوايا غير السلمية للحكومة العراقية تجاه الكويت ودول المنطقة، والتي تمثلت بالتهديدات المتكررة التي تمس أمن وسيادة الكويت، والصادرة عن كبار المسؤولين في الحكومة العراقية، ومن بينها تصريحات عدي صدام حسين، عضو المجلس الوطني العراقي، الذي طالب بوضع خريطة للعراق تضم الكويت باعتبارها جزءا من العراق، إضافة إلى الاتهامات والمزاعم العراقية التي تدعي بأن الكويت تقوم بسرقة النفط العراقي في المنطقة الحدودية. وهذه اتهامات نتعامل معها بجدية واكتراث شديدين، ولا يمكننا بأي حال من الأحوال قبول ما يردده البعض من أنها للاستهلاك المحلي العراقي، فأمن الدول واستقرارها ليسا سلعة لدى المستهلكين. إن هذه الاتهامات بالذات سبق أن استخدمتها الحكومة العراقية كمبرر لغزو دولة الكويت في آب/أغسطس ١٩٩٠. ولهذا السبب عبّرت الكويت في رسالتها إلى الأمين العام للأمم المتحدة ورئيس مجلس الأمن، الصادرة في الوثيقة S/2001/412، عن استعدادها للتعاون مع أي لجنة مستقلة ومحايدة تنشئها الأمم المتحدة للتحقيق في هذه الاتهامات التي نحن على يقين بأنها ليس لها أي أساس من الصحة. إن ذاكرة شعوب دول الخليج لا تستطيع أن تنسى ما حدث لأنها لم تكن تصدق أبدا أنه سيحدث.

كما أن الخطاب السياسي والإعلامي العراقي الموجهة إلى الشعب العراقي وإلى دول الجوار لا يساعد أبدا في التأكد من أن الكارثة التي حصلت لن تتكرر أو أن الحكومة العراقية اتعظت بالماضي وتخلت عن أحلامها وغيّرت نهجها في تعاملها مع جيرانها.

إن ما يدعو إلى القلق أن هذه السياسة العراقية تستهدف إشاعة أجواء التوتر وزعزعة الأمن والاستقرار في المنطقة. فالعراق، بدلا من أن يستجيب للدعوات المتكررة التي تصدر عن المنظمات الإقليمية والدولية التي تطالبه باتخاذ الخطوات الضرورية الكفيلة بإثبات نواياه السلمية تجاه دولة الكويت والدول المجاورة وتغيير خطابه السياسي والإعلامي بما يخلق أجواء الثقة والطمأنينة، نراه - بدلا من ذلك - يقوم في مؤتمر القمة العربي الأخير الذي عقد في الأردن في شهر آذار/مارس الماضي برفض قبول فقرة في البيان الختامي للقمة تجدد التزام العراق بأمن وسيادة الكويت، الأمر الذي أدى إلى استهجان القادة العرب لهذا الموقف، والذي كان سببا لفشل التوصل إلى اتفاق، رغم أن البيان المذكور كان يتضمن جميع مطالب العراق بما فيها المطالبة برفع العقوبات. ولذلك، لم يصدر عن القمة العربية الأخيرة التي عقدت في الأردن أي شيء بشأن رفع العقوبات عن العراق بسبب أن العراق رفض تضمين ذلك البيان فقرة تعيد تأكيد احترامه لسيادة واستقلال الكويت، الأمر الذي أدى إلى صدور تصريحات عديدة من الزعماء العرب بأن العراق بموقفه ذلك ضيّع عليه فرصة للحصول على إجماع عربي غير مسبوق في المطالبة برفع العقوبات.

في الختام، إن تنفيذ العراق لجميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة هو الضمانة الأساسية لأمن واستقرار

المنطقة. وبدون الالتزام الكامل بهذه القرارات ستبقى هذه المنطقة الحيوية من العالم في حالة توتر دائم. ولو أن العراق كان قد نفّذ التزاماته التي نص عليها القرار ١٢٨٤ (١٩٩٩)، الذي مضى على صدوره قرابة عام ونصف، لعُلّقت العقوبات منذ مدة، إن لم تكن قد رفعت، أسوة بما حصل لدول أخرى كانت تخضع لنظام العقوبات.

لذلك، ندعو المجلس لأن يواصل جهوده بعزم جماعي ويؤكد وحدته في الرؤية والطريقة والمنهج، ويوصّل رسالة واضحة كي لا تُخطئ فهمها الحكومة العراقية بأن المجلس ينطلق من مسؤولياته السياسية والقانونية لحمل الحكومة العراقية على تنفيذ التزاماتها لكي يستطيع العراق أن يعود ويأخذ مكانه الطبيعي كعضو فاعل إقليميا ودوليا، ويتمكن الشعب العراقي الشقيق من الاستفادة من موارده وثرواته التي وهبها الله له لينعم بحياة راغدة أسوة بما تتمتع به دول المنطقة التي لها نفس الثروات ونفس الإمكانيات.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل الكويت على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلى بلدي.

المتكلم التالي ممثل الأردن. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

الأمير زيد رعد زيد الحسين (الأردن) (تكلم بالعربية): السيد الرئيس، اسمحوا لي أن أتقدم إليكم بخالص التهنئة ولبلدكم الصديق بنغلاديش، على توليكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر. وإنني على ثقة بأن خبراتكم ومهاراتكم ستقود أعمال المجلس إلى النجاح. واسمحوا لي أيضا أن أتوجه بجزيل الشكر إلى سلفكم السيد جيمس كننغهام لحنكته وبراعته في إدارة أعمال المجلس خلال شهر أيار/مايو.

ولا يفوتني أن أعبر عن تقدير بلدي الأردن لجهود الأمين العام، السيد كوفي عنان، ولقيادته الحكيمة وعمله المميز من أجل تحقيق أهداف ومبادئ الأمم المتحدة، ومساعيه المستمرة لتحقيق السلام والأمن في العالم.

تأتي مداولاتنا اليوم للبند المدرج على جدول الأعمال، وهو ''الحالة بين العراق والكويت''، بعد انقضاء أكثر من عشرة أعوام على بدء أزمة الخليج الناجمة عن احتياح العراق للكويت واستمرار معاناة المنطقة بأسرها. وما برح العراق يدفع ثمنا غاليا من مستقبل أجياله وقوتهم وصحتهم وآفاق تقدمهم نتيجة استمرار العقوبات الشاملة المفروضة عليه وتعرضه للحالة الراهنة التي سببت ولا تزال تسبب معاناة لا مثيل لها.

إن الأردن، الذي ما فتئ يطالب بإنهاء المعاناة عن العراق وشعبه، يدرك أن هذه العقوبات الجماعية، التي تعتبر الأشد من نوعها في تاريخ الأمم المتحدة، لم تؤد غايتها في تمتين الأمن والسلم، بل أدت إلى نتائج تحمل مخاطر مستقبلية تهدد، على المدى الطويل، المنطقة بأسرها.

ولقد استمر تأثر الأردن اقتصاديا بصورة فادحة نتيجة للالتزام بقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، إذ ما زالت قطاعات واسعة من الاقتصاد الأردني تتعرض لخسائر كبيرة نتيجة لذلك، وتشمل تلك القطاعات النقل البري والبحري والجوي وقطاع الصناعة والزراعة وسوق العمالة وغيرها، الأمر الذي يوجب العمل على إنهاء الآثار السلبية للعقوبات على الأردن.

ويدرك وفد بلدي أن مجلس الأمن يعكف على مداولات تهدف إلى مراجعة السياسات والأساليب المعتمدة في التعامل مع برنامج ''النفط مقابل الغذاء''، المطبق منذ عام ١٩٩٦، من خلال مذكرة التفاهم مع الجانب العراقي لتنفيذ قرار مجلس الأمن ٩٨٦ (١٩٩٥). إلا أنه لا يفوتنا الدعوة إلى تنبيه أعضاء المجلس بأن أي مراجعة لتلك السياسات التي يقوم بها المجلس على عاتقه يجب أن تكون قابلة للتطبيق،

وأن تحظى بتوافق جميع الأطراف بما فيها العراق، لا سيما وأنها ترتكز على تفاهمات مسبقة. كما لا يفوتنا الإشارة إلى ضرورة وضع أهداف تحسين الوضع الإنساني في العراق فوق كل اعتبار وعدم الخلط بين مراجعة السياسات المعتمدة في التعامل مع البرنامج والدعوة إلى استكمال تنفيذ جميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

ولا بد لمجلس الأمن أن يتحمل تبعات أي "إجراءات جماعية وقائية"، كما تنص عليها بوضوح المبادئ الأساسية للمادتين ٤٩ و ٥٠ من ميثاق الأمم المتحدة، والالتزامات القانونية المترتبة عليها، لا سيما وأن المنطقة تمر بمرحلة بالغة الحساسية نتيجة تعثر عملية السلام واستمرار دوامة العنف.

لا شك أن على المجلس أن يتناول بالتفصيل الأبعاد المترتبة على الأردن والمنطقة وتحمل مسؤولياته بموجب الميثاق. وقد قدمت حكومتي مذكرة إلى الأمين العام للأمم المتحدة توضح الآثار السلبية الضخمة التي سيتعرض لها الأردن واقتصاده إذا ما تم الإخلال بالترتيبات الاقتصادية التبادلية القائمة بينه وبين شريكه التجاري الأول العراق، بما في ذلك استيراد كامل احتياجاته النفطية من العراق، الأمر الذي سبق وأن قام الأردن بإخطار مجلس الأمن به بعد نشوء الأزمة عام ١٩٩٠.

إن الدعوة إلى استكمال التنفيذ الأمين لقرارات مجلس الأمن والالتزام بها يجب أن لا تتنافى مع المحافظة على سيادة العراق وسلامته الإقليمية ووحدة أراضيه، ومع عدم القيام بما يمكن أن يشكل مساسا بها.

ويرى وفدي أن السبيل الوحيد للخروج من الأزمة هو أن يرفع مجلس الأمن العقوبات عن العراق ويخرجه من هذا الوضع من خلال إحياء الحوار الشامل بين بغداد والأمم المتحدة من أجل تسوية كافة المسائل المتصلة باجتياح العراق للكويت على أساس استكمال تنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، بما فيها ما يتعلق بالأسرى والمفقودين الكويتيين ورعايا الدول الثالثة وصون أمن وسيادة كل من الكويت والعراق.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل الأردن على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ وإلى بلدي.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي المدرج اسمه في قائمتي ممثل المملكة العربية السعودية. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد شبكشي (المملكة العربية السعودية) (تكلم بالعربية): السيد الرئيس، اسمحوا لي أن أشارك مَن سبقني في إزجاء التهنئة لكم ولبلدكم الشقيق على رئاستكم لمجلس الأمن هذا الشهر. وإني لعلى ثقة بأن حكمتكم وخبرتكم ستقودان أعمال المجلس إلى ما نصبو إليه. والشكر موصول لسلفكم المندوب الدائم بالإنابة للولايات المتحدة على رئاسته المتميزة لمجلس الأمن الشهر الماضي.

يجتمع مجلس الأمن لمناقشة الحالة بين العراق والكويت والنظر في الوسائل الكفيلة بتحسين الحالة الإنسانية في العراق وسبل تنفيذ جميع قرارات مجلس الأمن بشأن العراق وتسوية الحالة بعد الصراع في منطقة الخليج كما جاء في الوثيقة S/2001/597 المؤرخة ١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠١.

ولا يخفى عليكم، سيدي الرئيس، وعلى جميع أعضاء مجلس الأمن بل وعلى جميع الأعضاء في الأمم المتحدة أن المملكة العربية السعودية تبذل كل ما في وسعها لتكريس الأمن والاستقرار في منطقة الخليج العربي والعمل على إيجاد مناخ مؤات لضرورات التنمية الاقتصادية والتعاون المثمر فيما بين دول الجوار. ومن هذا المنطلق حرصت حكومة المملكة العربية السعودية على أن تكون علاقاتها مع جميع

الدول قائمة على حسن الجوار المتبادل وعدم التدخل في الشؤون الداخلية والأخذ بالطرق السلمية لحل النزاعات.

إن المملكة العربية السعودية، انطلاقا من إيمانها بالأخوة العربية والمبادئ الإنسانية ورغبتها في تحقيق أمن واستقرار المنطقة من خلال انتهاج سياسة حسن الجوار، اتخذت مبادرة لمعالجة الوضع في العراق. وقد أصبحت هذه المبادرة السعودية مبادرة لجنة التحرك العربي المنبثقة عن الاجتماع الوزاري التشاوري لوزراء الخارجية العرب الذي انعقد في القاهرة في ٢٨ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩ لرفع معاناة الشعب العراقي. وقد دعت تلك المبادرة السعودية إلى إعادة النظر في نظام العقوبات المتبع وإجراء مراجعة شاملة تكون غايتها رفع المعاناة عن الشعب العراقي ليتمكن من أن يحيا حياة كريمة يستطيع من خلالها توفير احتياجاته الأساسية على المستوى المعيشي والتوجه نحو تحقيق التنمية الاقتصادية الضرورية، وذلك بالسماح للعراق باستيراد كل احتياجاته الإنسانية من مواد طبية وغذائية وتعليمية دون الرجوع إلى موافقة مسبقة من مجلس الأمن مع ضمان الالتزام بتسديد جميع التزاماته الدولية كالتعويضات ودفع المصاريف المترتبة على الرقابة المستمرة للأسلحة المحظورة في العراق، وليتمكن من أن ينحصر الحظر في نطاق التسلح والمعدات العسكرية والمواد ذات الاستخدام المزدوج وفقا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة خاصة فيما يتعلق بإزالة أسلحة الدمار الشامل من ذرية أو بيولوجية أو كيميائية أو أي قدرات عسكرية أخرى قد تهدد سيادة وسلامة وأمن واستقرار الدول المجاورة. ولضمان ذلك فإنه من الضروري وضع برنامج مراقبة طويل الأمد وفعال يستند إلى جملة من الضوابط والقيود تحددها وتشرف عليها أجهزة رقابة دولية تتصف بالمصداقية والفعالية وتتمتع بالحياد اللازم الذي يمكّنها من أداء مهامها بكل فعالية وتجرد، وأن تكون غايتها رفع المعاناة عن الشعب العراقي وضمان عدم الاستفاة من عوائد رفع الحظر لأية أغراض أخرى غير مشروعة.

وأكدت تلك المبادرة على ضرورة وفاء العراق كاملا بالتزاماته المتعلقة بالأسرى والمفقودين الكويتيين وغيرهم من الدول الأخرى المنصوص عليها في قرارات مجلس الأمن ذات الصلة ومنها الفقرة ٣٠ من القرار ٦٨٧ (١٩٩١).

هذه المبادرة السعودية التي هدفت إلى رفع معاناة الشعب العراقي الشقيق وضمان أمن وسلامة واستقرار الدول المجاورة والتي تبنتها الجامعة العربية رفضها العراق. كما رفض العراق أيضا المبادرة العربية التي توصل إليها القادة العرب في قمة عمان التي عقدت بتاريخ ٢٧ و ٢٨ آذار/مارس ٢٠٠١.

ولقد بات واضحا للمجتمع الدولي أن استمرار العقوبات الدولية المفروضة على العراق هو بسبب سياسة الحكومة العراقية وتهربها من تنفيذ جوانب أساسية تضمنتها قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وإن المملكة العربية السعودية، إذ تأسف لمعاناة الشعب العراقي الشقيق وتتعاطف معه في معاناته، تؤكد أنها مع أي قرار برفع معاناة الشعب العراقي وتسهيل حصوله على المواد الضرورية بالإضافة إلى تخفيف القيود على التجارة المدنية والتي لا تشكل خرقا لقرارات مجلس الأمن ولا تعتبر ضارة بأمن وسلامة دول الجوار في حالة استغلالها للحصول على ما قد يؤثر على استقرار وأمن المنطقة. وتؤكد المملكة العربية السعودية على ضرورة قيام العراق بإثبات حسن نواياه قولا وعملا والامتناع عن أي عمل استفزازي أو عدواني تجاه الكويت وتجاه الدول المجاورة التزاما بقرارات مجلس الأمن ذات الصلة والكف عن القيام بأي عمل يؤدي إلى زعزعة الأمن والإخلال باستقرار دول المنطقة.

إن السبيل الأفضل لتسوية الأوضاع وبناء الثقة واستعادة الأمن والاستقرار وصولا للتعاون بما يحقق مصالح شعوب المنطقة ويتمثل في التزام العراق بالتنفيذ الدقيق لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة بالحالة بين العراق والكويت وتعاونه التام مع الأمم المتحدة ولجانها المعنية بتنفيذ تلك القرارات.

وتود المملكة العربية السعودية أن تؤكد مجددا حرصها على الحفاظ على وحدة العراق وسيادته وسلامة أراضيه وتتطلع إلى عودة العراق إلى كنف الأسرة الدولية بعد تنفيذه لقرارات مجلس الأمن، كعضو مسؤول يمارس دورا بناء على الساحة الدولية بما هو معروف عن شعبه الأصيل من طاقات وقدرات.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل المملكة العربية السعودية على الكلمات الرقيقة التي وجهها لي ولبلدي.

المتكلم التالي ممثل السويد. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد شوري (السويد) (تكلم بالانكليزية): أشكركم سيدي الرئيس على الكيفية التي تديرون بها هذه الجلسة.

يشرفني أن أتكلم نيابة عن الاتحاد الأوروبي. وقد أعربت عن تأييد هذا البيان أيضا بلدان أوروبا الوسطى والشرقية المنتسبة للاتحاد الأوروبي - إستونيا، وبلغاريا، وبولندا، والجمهورية التشيكية، ورومانيا، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، ولاتفيا، وليتوانيا، وهنغاريا - والبلدان المنتسبان قبرص ومالطة، فضلا عن أيسلندا، عضو الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة من المنطقة الاقتصادية الأوروبية.

الاتحاد الأوروبي يظل ملتزماً بالتنفيذ الكامل لجميع قرارات مجلس الأمن المتعلقة بالعراق. ويدعو الاتحاد الأوروبي بصفة خاصة إلى تنفيذ جميع أحكام القرارين ٦٨٧ (١٩٩١) و ١٢٨٤ (١٩٩٩). ويحدد هذان القراران التزامات العراق في عدة مجالات، منها أسلحة الدمار الشامل، كما يحددان الطريق إلى وقف إجراءات الحظر المفروضة من قِبل المجلس ومن ثم رفعها. وليس هناك أدنى شك في أن حكومة العراق بيدها مفتاح وقف الجزاءات ورفعها.

ويتطلع الاتحاد الأوروبي إلى إعادة دمج العراق في المستقبل في المجتمع الدولي وإلى تمتع السكان المدنيين في العراق بحياة أكثر رفاهية وأكثر كرامة. ونؤكد من جديد أنه يتعين على العراق أن يمتثل لالتزاماته المنصوص عليها في قرارات مجلس الأمن ذات الصلة امتثالاً كاملاً، ونهيب بحكومة العراق أن تتعاون على تحقيق تلك الغاية. كما يرحب الاتحاد الأوروبي بالحوار الجاري بين الأمين العام وحكومة العراق.

ويعرب الاتحاد الأوروبي عن أسفه لعدم توافر الظروف التي تمكن المجلس من رفع إجراءات الحظر المفروضة بموجب القرار ٦٨٧ (١٩٩١)، نتيجة لعدم وفاء العراق بالتزاماته الدولية. ويحث الاتحاد الأوروبي العراق على التعاون مع الأمم المتحدة من الوجوه كافة، ويؤكد مجدداً المطالبة بأن يسمح العراق للجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش، وللوكالة الدولية للطاقة الذرية بالنهوض بالمسؤوليات التي أناطها بهما مجلس الأمن، وأن يمكنهما من البدء في أعمالهما في العراق بأسرع ما يمكن.

وإلى أن ينفذ العراق قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ثمة حاجة واضحة إلى سد الاحتياجات المدنية للشعب العراقي، كتدبير مؤقت. ويتعاطف الاتحاد الأوروبي تعاطفاً قوياً مع السكان العراقيين في محنتهم، وهو لا يزال أكبر المساهمين بالمعونة والمساعدة الإنسانية للعراق.

ويلاحظ الاتحاد الأوروبي أنه على الرغم من أن برنامج الأمم المتحدة الإنساني ليس القصد منه تلبية جميع احتياجات الشعب العراقي، كما أفاد الأمين العام في ١٨ أيار/مايو (S/2001/505)، فإن البرنامج لم يسهم فقط في وقف تدهور الأوضاع المعيشية للشخص العراقي العادي، بل أسهم أيضاً في تحسين هذه الأوضاع. واتخذت أيضاً تدابير هامة مؤخراً، بما في ذلك في القرارات ١٢٨٤ (١٩٩٩) و ١٣٠٢ (٢٠٠٠) و١٣٣٠ (٢٠٠٠)، من أجل المزيد من تحسين تنفيذ برنامج النفط مقابل الغذاء. بيد أن الحالة الإنسانية في العراق لا تزال مثاراً للانزعاج، وهي تدعو لاتخاذ تدابير طموحة ترمي إلى التخفيف من حدة المعاناة بين صفوف السكان. ومن التدابير ذات الأهمية الحيوية بشكل خاص، التدابير المتخذة للحفز على قيام النشاط العادي في القطاعات المدنية للاقتصاد العراقي.

ويجب أن يكون أمن واستقرار المنطقة، فضلاً عن الأوضاع المعيشية لسكان العراق، على رأس الاعتبارات التي توجه ما يقوم به مجلس الأمن من أعمال. وفي هذا الصدد، يرحب الاتحاد الأوروبي باتخاذ القرار ١٣٥٢ (٢٠٠١) بالإجماع في ١ حزيران/يونيه ٢٠٠١. ونرى أهمية خاصة في التزام جميع أعضاء مجلس الأمن بالنظر في وضع ترتيبات جديدة لإمداد العراق بالسلع الأساسية والمنتجات وتيسير التبادل التجاري المدني والتعاون الاقتصادي مع العراق في القطاعات المدنية. ويحظى المبدآن الواردان فيه بالتأييد الكامل من الاتحاد الأوروبي، وهما أن النظام المتوخى ينبغي أولاً أن يحسن تدفق السلع الأساسية والمنتجات إلى العراق، باستثناء السلع المشمولة بموجب القرار ٦٨٧ (١٩٩١) والمشمولة فيما يطلق عليه قائمة استعراض السلع، وثانياً، أن يحسّن الضوابط اللازمة لمنع بيع الأصناف المحظورة وغير المأذون بها من جانب المجلس أو الإمداد بها ومنع تدفق الإيرادات إلى العراق خارج نطاق حساب الضمان. ويرجو الاتحاد الأوروبي أن يعزز هذا النظام الجديد من الشفافية ويتيح للعراق استيراد جميع أنواع السلع المدنية بأدنى قدر من القيود الضرورية لكفالة عدم تصدير الأصناف ذات الطابع العسكري إلى العراق.

ويعرب الاتحاد الأوروبي عن ترحيبه باعتزام مجلس الأمن اعتماد وتنفيذ هذه الترتيبات لفترة تبدأ في ٤ تموز/يولية. ونؤيد بقوة المداولات الجارية داخل نطاق المجلس بغرض التخفيف من محنة السكان المدنيين العراقيين. ونشجع مجلس الأمن على أن يتخذ، وفقاً للقرار ١٣٥٢ (٢٠٠١)، قراراً بشأن الترتيبات الجديدة في أسرع وقت ممكن.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي ممثل ماليزيا. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد حسمي (ماليزيا) (تكلم بالانكليزية): أستأذنكم يا سيدي في تهنئتكم رسمياً بتوليكم رئاسة المجلس لهذا الشهر، وفي الإعراب عن تقديري للسفير كننغهام، ممثل الولايات المتحدة، لما أبداه من مقدرة في إدارة شؤون المجلس الشهر الماضي.

ويعرب وفدي عن تقديره لكم على عقد هذه الجلسة الهامة الجيدة التوقيت. كما نعرب عن تقديرنا للاتحاد الروسي على المبادرة بطلب عقد جلسة لمناقشة هذا الموضوع، ولأعضاء المجلس الآخرين على تأييدهم ذلك. ومن البوادر المشجعة أن يؤيد مجلس الأمن إجراء مناقشة مفتوحة بشأن مسألة من أكثر المسائل التي تواجه المجلس تعقيداً ، وهي كيفية التخفيف من حدة الأزمة الإنسانية في العراق والتحرك قدماً إلى الأمام في مسألة نزع السلاح. ونرى أن جلسة اليوم ستطلع المجلس على آراء هامة بشأن هذه المسألة من عموم أعضاء الأمم المتحدة.

في تعليق سابق بخصوص الحالة الإنسانية في العراق، وصف الأمين العام الحالة هناك بأنها حالة تفرض "معضلة أخلاقية خطيرة" للأمم المتحدة. وعلق على ذلك قائلا إن المنظمة وقفت دائما، كمسألة مبدأ، إلى جانب الضعيف، مركزة جهودها على تخفيف المعاناة، لكن الأمم المتحدة، في حالة العراق، متهمة بأنها تزيد معاناة شعب بأسره. وتفجعاته هذه لا تزال تثير المشاعر اليوم كما أثارتها في ذلك الوقت.

وستضطر الأمم المتحدة اضطرارا شديدا إلى الدفاع عن نفسها ضد هذه التهمة في وجه دليل ملموس متراكم - كثير منه جمعته وكالاتها هي نفسها - بأن الجزاءات الشاملة ضد العراق أسفرت عن معاناة حادة للمدنيين الأبرياء وسببت اضطرابات اجتماعية - اقتصادية هائلة. ولا تزال الحقيقة أن عقدا من أكثر الجزاءات التي فرضت على الإطلاق شمولا وعقوبة على مجتمع ما قضت على العراق كدولة حديثة، واضطرت اقتصاد ذلك البلد إلى الرجوع إلى عصر ما قبل الصناعة وجعلته معتمدا تماما على برنامج الأمم المتحدة الإنساني لأساسيات بقائه، وهذه أمور لا جدال عليها.

لقد حان الوقت لكي يعرب المجلس عن إرادة سياسية تتجاوز نهجه الحالي في التعامل مع الحالة. ونحن لا نعتقد أن جهود المجلس لنزع السلاح فيما يخص العراق، التي حققت في الواقع أثرا كبيرا، ينبغي أن يستمر ربطها بسياسة جزاءات شاملة أسفرت عن فقد أرواح ومعاناة لا توصف للشعب العراقي. ونحن لا نعتقد أن الحالة اليوم تبرر استمرار هذه الجزاءات الشاملة.

بعد أكثر من عقد من جزاءات تسبب الضعف والوهن، حان الوقت ليتخذ المجتمع الدولي والمجلس نهجا جديدا أكثر توازنا، نهجا من شأنه أن يتناول شواغل الأمن المشروعة لدول المنطقة، ويجنب شعب العراق أيضا المزيد من العقاب الجماعي. وإذا كان المجلس جادا فعلا في نيته لتخفيف معاناة الشعب العراقي، فينبغي ألا يربط النهج الجديد هذا التقدم في نزع السلاح بالجهود لتخفيف المعاناة الإنسانية.

لقد كان رأينا منذ زمن طويل أن التحسينات الإضافية في إطار نظام الجزاءات لن تخفف أثر الجزاءات بشكل كبير. واستنادا إلى ملاحظتنا المباشرة للحالة على أرض الواقع، بما فيها ملاحظة الوفد الإنساني الأخير من ماليزيا إلى العراق، خلصنا إلى أن ما يسمى بالتحسينات الإنسانية في ظل خلفية من الهياكل الضعيفة الأساسية في ميادين الإعمار والصحة والطب، والمياه والإصحاح، بسبب تعليق العديد من الطلبات والعقود، فشلت فشلا ذريعا. وهذا عزز اقتناعنا بأن برنامج النفط مقابل الغذاء لن يتمكن من تخفيف آثار الجزاءات بقدر كاف.

مسألة المعضلة الأخلاقية التي أشار إليها الأمين العام ذات اتصال وثيق بمسألة انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني. والفقرة ١٠٩ من تقرير بوسويت المعنون "ما للجزاءات الاقتصادية من آثار ضارة بالتمتع بحقوق الإنسان"، الذي أصدرته لجنة حقوق الإنسان في الوثيقة E/CN.4/Sub.2/2000/33 في ٢١ حزيران/يونيه ٢٠٠٠، تنص على ما يلي:

"ولا ينبغي احترام نظم الجزاءات التي تنتهك بوضوح القانون الدولي، ولا سيما حقوق الإنسان والقانون الإنساني. ويصدق ذلك بوجه خاص على الحالات التي يكون فيها من الواضح أن من يفرض الجزاءات على علم بهذه الانتهاكات ولم يجر أي تعديل فعال. والجزاءات تُفرض الآن من غير أية مراعاة لوضعها القانوني. وفي هذه الحالات، يجب اعتبار المأساة الإنسانية عاملا 'أهم' من نظام جزاءات اقتصادية قاسية أكثر من اللازم - يشبه حالة القوة القاهرة. وكما سبق شرحه، تشكل

درجة الاحتجاج الشعبي عاملا هاما يبين ما إذا كان نظام الجزاءات قاسيا أكثر من اللازم".

أهم ما يتضمنه القانون الدولي لمسألة الجزاءات من منظور حقوق الإنسان والقانون الإنساني هو أن حق فرض الجزاءات ليس غير محدود. وحقوق السكان المدنيين يجب أن تُحمى إلى أقصى حد ممكن عن طريق توفير المستلزمات الأساسية للحياة. وحتى مع هذا الهدف المتواضع، فإن قدرة برنامج النفط مقابل الغذاء لتوفير الاحتياجات مشكوك فيها جدا. ونحن لا نتكلم حتى عن احتياجات المجتمع المدني الأرفع مستوى، التي تشكل أيضا حقا لكل فرد.

إننا لا يمكننا أن نغفل في أية مناقشة جادة للحالة في العراق العمليات الجارية فيما يسمى مناطق حظر الطيران. ولقد شككت ماليزيا دائما في غرض وقانونية تلك العمليات. وبسبب المستوى المنخفض والطابع المحدود للعمليات، فإن إلقاء القنابل على الأهداف العراقية لا يزال مثل ضجيج بعيد وراء الجهد العام لمواجهة العراق أو احتوائه. واتجاه المجتمع الدولي لا يزال بشكل عام نحو تجاهل هذه الأحداث كما لو كانت عمليات روتينية، حتى وإن انطوت على خسائر بين المدنيين – أي ما يسمى بالأضرار الثانوية.

ومن الواضح أن استمرار هذه العمليات غير المشروعة غير موات لحوار بناء بين الأمم المتحدة والعراق، وهو ضروري جدا في هذه المرحلة. والواقع أن هذه العمليات غير القانونية والاستفزازية لن تؤدي إلا إلى تعقيد أي جهد نحو الحوار مع العراق والتفاعل معه، مثل الجهد الذي بدأه الأمين العام، والذي نثني عليه من أجله ونشجعه على أن يواصله تشجيعا قويا. إن الحوار والتفاعل وحدهما هما اللذان سيحركان العملية إلى الأمام، وليس العزلة المستمرة وسياسة الاحتواء، فمن شأنهما الإمعان في معاقبة شعب العراق الذي طالت معاناته.

في ضوء معاناة الشعب العراقي المستمرة، تستمر غضبة متزايدة بين المجتمعات المدنية في عدد من البلدان ضد الجزاءات المستمرة، وبدأنا نرى تعبيرا ملموسا – بقدر أكبر عن التضامن الدولي مع شعب العراق. وما إرسال ما يقرب من ١٣٢ رحلة جوية إنسانية إلى العراق منذ تشرين الثاني/نوفمبر من العام الماضي سوى انعكاس واضح لا يمكن إنكاره لهذا القلق المتزايد والتضامن مع شعب العراق. والمجلس، عندما يضع نهجه بشأن العراق، ينبغي ألا يتجاهل هذا التعبير الواضح عن مشاعر الرأي العام الدولي بشأن الحالة في العراق.

وبينما تشعر ماليزيا بالقلق بشأن محنة الشعب العراقي الذي يعيش في ظل الجزاءات، لم تتوقف أبدا أيضا عن أن ضم صوتها إلى نداء المجتمع الدولي بالتوصل إلى حل مبكر للمسألة المتعلقة بأكثر من ٦٠٠ فرد كويتي مفقودين، وكذلك رعايا دول أخرى. ونحن نعتبر هذه حالة إنسانية خطيرة من الضروري التصدي لها والسعي لحلها بقوة أكبر. ونعيد تأكيد ندائنا للعراق بأن يفي بكل التزاماته الدولية ويستأنف اشتراكه في اللجنة الثلاثية واللجنة الفرعية الفنية. ومما لا يقل أهمية ضرورة تيسير إعادة الأرشيفات الوطنية الكويتية وسائر الممتلكات التي أخذت إلى خارج الكويت. وهذه مسائل هامة ينبغي ألا تطرح جانبا خارج مداولات المجلس. وإن وجود توافق آراء تام في مجلس الأمن بشأن هاتين المسألتين الإنسانيتين يوفر أساس لحلهما في وقت مبكر.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): ما زال عدد من المتكلمين حوالي ٢٠، كما قلت من قبل، مدرجا على قائمتي. وبالنظر إلى تأخر الوقت وبموافقة أعضاء المجلس، أنوي تعليق الجلسة حتى عصر يوم الخميس، ٢٨ حزيران/يونيه . وسيعلن عن الوقت المحدد في اليومية.

علقت الجلسة الساعة ١٩/٣٠.